الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم إقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام النسب المالية المختارة

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة - "2014 – 2016 " -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

إعـداد الطالبتين:

- إبتسام مباركي
- أسماء بتيش

إشراف الأستاذ:

د. عريوة محاد

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غفصي توفيق	أستاذ مساعد – أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
عريوة محاد	أستاذ محاضر – أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
لعميد نور الهدى	أستاذ محاضر – ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نشكر الله سبحانه و تعالى ونحمده كثيرا على فضائله و أنعمه التي لا تعد ولا تحصى مصداقا لقوله:" وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ "

سورة النحل الآية 18

كما نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.....

ونخص بالتقدير والشكر:" الدكتور محادعريوة "

على صبره طوال مدة إشرافه علينا، وعلى توجيهاته الصائبة وتشجيعاته المعنوية وحرصه على إتمام هذا العمل على أحسن وجه، مع مراعاة القواعد المنهجية المتبعة.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرف من وقتهم الثمين لأجل قراءة وتصحيح وإثراء المذكرة.

..إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...إلى جميع أساتذتنا الأفاضل..

الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي...

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع من قريب أومن بعيد،

ونخص بالتقدير والشكر " وهاب زوبير "

MY HOUSE ON WEB

إهـــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بدعائك....ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولاتطيب الآخرة إلا بعفوك...ولاتطيب الجنة إلا برؤيتك... " الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى النبي الرحمة ونور العالمين... " سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود...إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي...

" أمـــــــــي الحبيبة"

يامن أحمل اسمك بكل فخر...يامن أفتقدك منذ الصغر...يامن يرتعش قلبي لذكرك يامن أودعتني لله...أهديك هذا البحث " أبـــــــي العـــــــزيز " تغمدك الله برحمته وانزلك فسيح جنانه...

إلى القلوب الطاهرة ورياحين حياتي " إخـــــــــــــوتي " حفظهم الله

إلى من ساعدني في إتمام هذه المذكرة ولم يبخل علينا بأي شيئ "الخال وهاب زوبير"

إلى من دعمني في طلب العلم وجعل نفسه شمعة دربي " خطيبي محمد"

إلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

" الدكتور عريوة محاد "

"وإلـى كافـة الأهـل والأصـدقاء"

إبتـــسام

إهـــــــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى الذي أعتز وأفتخر به ولا عزة لي بعده " أبي الغالي حفظه الله ورعاه "

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبير عن عظمتها

إلى التي كانت أختا وأما وريحانة دنياي وبهجة قلبي، إلى التي علمتني وعانت الصعاب لأجلها أنا فيه الآن " أمي العزيزة حفظها الله "

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى أخواني وأخواتي

إلى الكتكوت الصغير" معتز بالله "

إلى كل من دعمونا بصدق وإخلاص "عبد الجبار"

" إلـى كافـة الأهـل والأصدقـاء "

أســـماء

فهرس

المحتويات

فهرس المحتـويات

العنوان	الصفحة
شكر.....	
إهداء.....	
فهرس المحتويات.....	I-
قائمة الجداول.....	III
قائمة الأشكال.....	IV
قائمة الملاحق.....	VI
مقدمة.....	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للإئتمان المصرفي والتحليل المالي	
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للإئتمان المصرفي.....	**3**
المطلب الأول: مفهوم الإئتمان المصرفي وأهميته.....	3
المطلب الثاني: أنواع الإئتمان المصرفي.....	5
المطلب الثالث: شروط منح الإئتمان وأسسه والعوامل المؤثرة فيه.....	7
المطلب الرابع: مزايا الإئتمان المصرفي.....	10
المبحث الثاني: مدخل للتحليل المالي.....	**12**
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.....	12
المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي.....	14
المطلب الثالث: مصادر وأساليب التحليل المالي.....	14
المطلب الرابع: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية.....	20
خلاصة الفصل الأول.....	**27**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري	
تمهيد.....	**29**
المبحث الأول: تقديم للبنك الوطني الجزائر.....	**30**
المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري.....	30

فهرس المحتـويات

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للبنك الوطني الجزائري..... 31
المطلب الثالث: أنشطة البنك الوطني الجزائري..... 33
المبحث الثاني: تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام النسب المالية للبنك الوطني الجزائري..... **34**
المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي للبنك محل الدراسة..... 34
المطلب الثاني: النسب المالية لتحليل الإئتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري..... 39
خلاصة الفصل الثاني..... **58**
الخاتمة..... 60
قائمة المراجع..... 66
الملاحق..... **VII-I**
ملخص الدراسة

قائمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب النسب المالية لتحليل الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.	36
2	أهم عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب النسب المالية لتحليل الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.	38
3	نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري	40
4	نسبة معيار النقدي للبنك الوطني الجزائري	41
5	معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري	43
6	نسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك الوطني الجزائري	44
7	نسبة هامش الربح الصافي للبنك الوطني الجزائري	46
8	نسبة هامش الفائدة للبنك الوطني الجزائري	47
9	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري	49
10	نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك الوطني الجزائري	50
11	نسبة حقوق الملكية إلى القروض للبنك الوطني الجزائري	52
12	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري	53
13	نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري	55
14	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري	56

قائـمة الأشـكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري	15
2	عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري	16
3	جدول حساب النتائج للبنك التجاري	18
4	الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري	32
5	نسبة السيولة القانونية للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	40
6	نسبة معيار النقدي للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	42
7	معدل العائد على الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	43
8	نسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	45
9	نسبة هامش الربح الصافي للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	46
10	نسبة هامش الفائدة للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	48
11	نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	49
12	نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	51

13	نسبة حقوق الملكية إلى القروض للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	52
14	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	54
15	نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	55
16	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.	57

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2014.	II
2	جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2014.	III
3	أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015.	IV
4	جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2015.	V
5	أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016.	VI
6	جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2016.	VII

مقدمـــــة

مقدمة:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الإئتمان المصرفي، والتي يعتمد عليها أي بلد لإنعاش اقتصاده الوطني من خلال إستثمار الأموال المودعة لديه في مشاريع تنموية، حيث تقوم بعملية جذب المدخرات والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية على شكل استثمارات أو على شكل قروض (خلق النقود)، وهي من أهم الوظائف التي تنفرد بها البنوك التجارية بإعتبارها العمود الفقري للبنوك والذي يميزه عن غيره لوظيفته الأساسية كوسيط مالي، بالإضافة إلى أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تنوعت أنشطته الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته السلبية على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة فحسب، وإنما يصل تأثيره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه.

وعلى ضوء ذلك كان لابد من وسيلة تساعد على تحليل نشاط الإئتمان المصرفي للبنوك لتشخيص عوامل النمو الحقيقي للإئتمان من جهة، وكذا السياسات المتبعة من جهة أخرى، وذلك من خلال إكتشاف الجوانب السلبية لمعالجتها والمواطن ايجابية لتعزيزها، وبالتالي يستخدم التحليل المالي لما يقدمه من معلومات، فالتحليل المالي بمجموعة أدواته وأساليبه التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للائتمان المصرفي وأثرها على أداء البنوك، ومن أشهرها وأقدمها التحليل بإستخدام النسب المالية، والتي أصبحت من الأدوات الرئيسية المستعملة في التعبير وتقييم القوائم المالية وذلك لمعرفة وضع سيولة البنك وربحيته، وملاءة حقوق الملكية وحجم الأموال المتاحة للتوظيف.

أولا: إشكالية البحث

مما تقدم يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم النسب المالية في تحليل الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الهدف من التحليل المالي للبنوك باستخدام النسب المالية؟
- هل القوائم المالية منجزة من طرف البنك الوطني الجزائري قادرة على توفير المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل الإئتماني؟
- كيف تساعدنا النسب المالية في تحليل الائتمان المصرفي؟

ثانيا: فرضيات البحث

تتمثل في ثلاثة فرضيات:

- يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية للبنوك من الأساليب العريقة للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك محا الدراسة، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة بما يحقق لها عائد مجزي.
- القوائم المالية منجزة من طرف البنك الوطني الجزائري قادرة على توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تسهيل عملية التحليل الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية.
- تساعد النسب المالية في تحليل الائتمان المصرفي للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ قرارات مالية رشيدة، من خلال التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية وكذا كفاية رأس المال وتوظيف الأموال المودعة لديها لتحقيق عائد مناسب من الائتمان.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الدراسة في الأتي:

- ❖ أهمية نشاط الائتمان المصرفي عن غيره من الأنشطة في البنوك التجارية.
- ❖ أنه يقع ضمن اهتمامنا في معرفة نسب التحليل المطبقة في تحليل الائتمان المصرفي وتأثيرها على أداء البنوك.
- ❖ التعريف والإعلام بمثل هذا النوع من المواضيع بسبب قلة الدراسات التي تناولت موضوع تحليل الائتمان المصرفي للبنك التجاري.

رابعا: أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ❖ شرح مفهوم الائتمان والعوامل المؤثرة فيه وكذا التعرف على النسب المالية للتحليل المالي.
- ❖ التعرف على مدى كفاءة التحليل المالي بإستخدام النسب المالية في تحليل الائتمان المصرفي لتقييم الأداء والتخطيط واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- ❖ إظهار أثر التحليل الإئتماني المصرفي على أداء البنك الوطني الجزائري.

خامسا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التحليل المالي بإستخدام النسب المالية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة لتشخيص الصحيح للوضعية المالية للبنك، لهذا يمكن استخدام هذه النسب للتخطيط والرقابة على نشاط الإئتمان للبنك بإعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات أي بنك، وكذلك حتى تكون قرارات توظيف الودائع والإئتمان رشيدة في مجال معايير الملاءة المالية للبنك.

سادسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود المكانية: حددت الدراسة بالبنك الوطني الجزائري. (المديرية العامة)
- الحدود الزمانية: حددت الفترة الزمنية لموضوع الدراسة بالاعتماد على ميزانيات البنك لسنوات 2014-2015-2016 أي الاعتماد على ثلاث سنوات.

سابعا: منهج وأدوات البحث

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث والمتعلقة به، بالاعتماد على الكتب، والرسائل الجامعية، والمجلات.

أما الجانب التطبيقي لدراسة حالة سنعتمد على المنهج التحليلي والوصفي بما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث، وهذا بدراسة وتحليل القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لثلاث سنوات.

- ثامنا: الدراسات السابقة

1. توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2012، وقد تناول هذا البحث دور النسب المالية في تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية، وتمثلت مشكلة البحث هل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك يستخدم الموارد المتاحة لديه أفضل استخدام، وهل يعمل على تقديم خدمات تلائم احتياجات وتطلعات عملاء حاليين وجدد تمكنه من زيادة حصته السوقية وتعظيم ربحيته، وتم تطبيق الدراسة على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث

هدف هذا البحث في تسليط الضوء على التهديدات الحالية والمستقبلية التي تحيط بالقطاع المصرفي العمومي كواحد من ركائز النمو والاستقرار الاقتصادي وتقييم أداء البنك من خلال كشف الانحرافات ونقاط الضعف، وذلك بدراسة الأسباب وبيان المعوقات بغية وضع حلول كفيلة لعلاجها، ومن ضمن النتائج الدراسة مايلي:

- محدودية الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط التي لاتتعدى 40 خدمة، موزعة في معظمها بين جمع الودائع ومنح القروض العقارية، في حين تتجاوز تشكيلة الخدمات لدى البنوك العالمية 360 خدمة مصرفية.
- يحظى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بثقة عالمية من جمهوره، ترجمها تزايد حجم ودائعها بمعدل 9% سنويا حيث تجاوزت مع نهاية العام 2009 مايفوق 10 مليار دولار، لتمثل بذلك ودائع العملاء الحصة الأهم ضمن موارد البنك بالنسبة تفوق 90% من إجمالي الخصوم.0

2. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مقال في مجلة تنمية الرافدين، العدد29، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2007، وقد تناول هذا المقال دور المؤشرات المالية في تحليل الائتمان المصرفي وتم تطبيق الدراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال فترة 2005-2007 المالية، وتمثلت مشكلة البحث هل إجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الإئتمانية، سيوفر القرارات الرشيدة وكشف فرص الإستثمارية الجديدة لإدارة المصرف، حيث هدفت هذه الدراسة إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007 المالية، ولقد توصلوا إلى عدة نتائج:

- الائتمان المصرفي يعد بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين.
- سعي المصرف إلى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه إلى الإستثمارات والإئتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل.
- مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالإئتمان النقدي والإستثمارات خلال المدة وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الأول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه.

تاسعا: هيكل البحث

إعتمدنا في دراسة هذا البحث على خطة مقسمة إلى فصلين يتضمن كل فصل مايلي:

الفصل الأول: سنتناول فيه الإطار النظري للائتمان المصرفي والتحليل المالي حيث قسم بدوره إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأسسه وعوامل المؤثرة فيه ومزاياه في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى تعريف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ومصادره وأساليبه، والى التحليل بأسلوب النسب المالية وأنواعها.

الفصل الثاني: تطرقنا من خلال الفصل الثاني إلى دراسة تطبيقية من خلال المباحث التالية، حيث تضمن المبحث الأول تقديم بالبنك الوطني الجزائري، أما المبحث الثاني قمنا بالتحليل الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري من خلال الإستعانة بمجموعة من النسب المالية.

الفصـــل الأول:

الإطار النظـري للإئتمان المصـرفي والتحلـيل المـالـي

تمهيد:

يحتل الإئتمان المصرفي مكانة هامة ضمن أنشطة البنوك التجارية، وذلك بإعتباره أهم أوجه إستخدامات الموارد المالية البنكية، إلا أنه لايمكن لهذه الإستخدامات أن تكون مجدية للبنوك إلا بإحترام المبادئ الأساسية للعمليات الإئتمانية مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل نوع من أنواع الإئتمان البنكي والعمليات اللازمة له.

كما يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات أو البنوك التجارية أو الجهات التي لها مصلحة بها كالمساهمين والمستثمرين باعتباره أداة للتخطيط والرقابة، مما يستدعي استخدام التحليل المالي بالنسب المالية وهو من الأساليب العريقة في التحليل، وتعتبر النسب أكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية في تحليل القوائم المالية بقصد الحصول على معلومات تبين الوضع المالي للبنك ، لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم العناصر وهي كالآتي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي.
- ✓ المبحث الثاني: مدخل للتحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للإئتمان المصرفي

يلعب الائتمان المصرفي دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، وذلك لحاجة الاقتصاد المتزايد لرأس المال، وبالتالي تطور دور المصارف والمؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير الائتمان اللازم لإحتياجات القطاعات الإقتصادية وتقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة ائتمانية شاملة وواضحة.

المطلب الأول: مفهوم الإئتمان المصرفي وأهميته

يعتبر منح الإئتمان من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف، وهو مايدفعنا للتعرف على مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته.

أولا: مفهوم الإئتمان المصرفي

يعرف بأنه" أهم النشاطات التي تقوم بها المصارف وأكثرها حساسية والتي مهمتها تمويل المنشآت بالتمويل الذي تحتاجها، ولكن وفق ضوابط وشروط وأسس مستقرة متعارف عليها"[1].

انه" هو الثقة التي يوليها البنك للمتعامل في إتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه"[2].

ويقصد به كذلك" منح الدائن لمدينه أجلا معينا لدفع الدين، كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وبتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان، كما أن هناك صورة أخرى للائتمان تتمثل في

[1] تانيا قادر عبد الرحمن، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الإئتماني المصرفي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإ قتصادية، المجلد8، العدد26، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص 72.

[2] الهادي آدم محمد إبراهيم، إيدام محمد على شقورة، **دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية**، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد1، العدد1، جامعة النيلين، السودان، 2015، ص 63.

تقدم شخص لأخر بطلب مبلغ من النقود بصفة قرض، ويتم الاتفاق في الحصول على مبلغ القرض على الفور من جانب، وتأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب أخر"[1].

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الإئتمان من زوايا مختلفة:

- **أهميته للبنك مانح الائتمان:** حيث يتم استخدام نسبة من موارد البنوك المختلفة (ودائع ومدخرات) في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق البنوك من وراء ذلك عوائد مالية، تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي[2].
- **أهميته للمقترض (الأفراد أو الشركات):** الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة، ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها[3].
- **أهميته بالنسبة للاقتصاد والمجتمع**، يتمثل في:[4]

- يساعد الائتمان في استحداث قدر من وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- يسمح الائتمان في بعض الأحيان بالاستغناء عن النقود، حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود أي الاكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض.

---

[1] عبد الله خبابه، **الاقتصاد المصرفي: النقود– البنوك التجارية– البنوك الإسلامية –السياسة النقدية –الأسواق المالية –الأزمة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 103.

[2] مريم بونيهي، **مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، المدية، الجزائر، 2011، ص 70.

[3] المرجع نفسه، ص 71.

[4] يونس محمود، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية: اختيار محفظة الأوراق المالية– سعر الفائدة في أسواق السندات– البنوك التجارية– السياسات النقدية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 74– 76.

- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج.

المطلب الثاني: أنواع الإئتمان المصرفي

تقدم البنوك التجارية أنواع مختلفة من الإئتمان، إذ تتغير هذه الأنواع وفقا للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية في الإقتصاد، وتنقسم إلى:

1. **تقسيم الإئتمان وفقا للغرض منه:** ويمكن تقسيمه إلى:

- ✓ **الإئتمان الإستثماري:** هو تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته أو على العقارات[1].
- ✓ **الإئتمان التجاري:** يتضمن بيع البائع إلى المشترين منه، أي البيع بالذمم المدينة ويستوجب على البائع أن يتبع سياسة إئتمانية جيدة من حيث توزيع مبيعاته بالأجل بحيث تتوزع على العديد من المدينين والمبالغ وتواريخ الإستحقاق[2].
- ✓ **الائتمان الاستهلاكي:** وهو مايقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع في غالب شكل البيع بالتقسيط[3].

2. **تقسيم الإئتمان وفقا للأجل:** وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال من الإئتمان:

- ✓ **إئتمان قصير الأجل:** وهو إئتمان لاتزيد مدته عن سنة، ويمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، ويتميز هذا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله[4].

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 45.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 7.

[3] يونس محمود، مبارك عبد العزيز، **اقتصاديات النقود والصيرفة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982، ص 88.

[4] إيمان انجروا، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة التشرين، اللاذقية، سوريا، 2007، ص 23.

- ✓ **إئتمان متوسط الأجل:** وهو الإئتمان إلي تتراوح مدته بين سنتين وسبع سنوات كحد أقصى، ويوجه أساسا لتمويل شراء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج[1].
- ✓ **إئتمان طويل الأجل:** هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الإستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات[2].

3. **تقسيم الإئتمان حسب شخصية متلقي الإئتمان:** وينقسم تبعا لهذا المعيار إلى:[3]

- ✓ **الإئتمان الخاص:** وهو الإئتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات).
- ✓ **الإئتمان العام:** يمنح هذا الإئتمان لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية).

4. **تقسيم الإئتمان حسب الضمانات المقدمة:** يقسم الإئتمان إلى:[4]

- ✓ **إئتمان مضمون:** وبمقتضاه يلتزم المقترض (الزبون) تقديم أحد الأصول التي يمتلكها إلى المقرض (البنك) وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض، أي أن القيمة السوقية للأصل المرهون، يفترض أن تكون أكبر من قيمة القرض.
- ✓ **إئتمان غير مضمون:** وتقدمها البنوك في أضيق الحدود للمقترضين (الزبائن) معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية، وجديتهم في سداد إلتزاماتهم، ومن اللذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض.

---

[1] ناصر سليمان، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 48.

[2] إيمان انجروا، مرجع سابق، ص 23.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 350.

[4] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007، ص 350.

المطلب الثالث: شروط منح الإئتمان وأسسه والعوامل المؤثرة فيه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى شروط منح الائتمان وأسسه، والعوامل المؤثرة فيه لإتخاذ القرار الإئتماني.

أولا: شروط منح الإئتمان

وتتمثل هذه الشروط في الآتي:[1]

1. حد الإئتمان: يقصد به الحد الأقصى لقيمة الإئتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك للزبون.
2. الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الإئتمان.
3. أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان.
4. نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الإئتمان ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب.
5. الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون.
6. الرصيد التعويضي الذي يمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون في حسابه لدى البنك.

ثانيا: أسس منح الائتمان

يستند منح الائتمان على مجموعة من قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي:[2]

1. **توفر الأمان:** يقصد به اطمئنان البنك إلى أن المؤسسة التي تحصل على الائتمان ستتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
2. **نوع الإستراتيجية:** التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.

---

[1] محمد داود علي سعد ، **البنوك ومحافظ الإستثمار: مدخل دعم القرار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 32.

[2] سمية أحمد ميلي، **أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص 143- 144.

3. **تحقيق الربح:** أي حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها لتمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
4. **السيولة:** يقصد بها احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدفها دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وتحقيق الربحية.
5. **القدرات:** وهي التي يمتلكها البنك خاصة الطاقة البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان، وكذلك التكنولوجيا المطلقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات إلكترونية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الإئتماني

هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة تؤثر في القرار الإئتماني في أي مصرف وهي:

- **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، ورأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه، وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، وتقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ القرار ائتماني سليم[1].

[1] عبد العزيز الدغيم ماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد3، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2006، ص ص 197 – 198.

❖ **العوامل الخاصة بالمصرف:** توجد عوامل كثيرة تؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان وأيضا في حجم الائتمان نفسه، ومن ابرز هذه العوامل ما يلي:[1]

1. **سيولة المصرف:** والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية والتي تزيد عن حاجة المصرف.
2. **حجم الودائع:** إذ كلما كان حجم الودائع اكبر كلما زادت قدرة البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان.
3. **الطلب على القروض:** يتحدد الطلب على الائتمان بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية، وفرص الاستثمار، وسعر الفائدة، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال.
4. **إمكانيات المصرف المادية والبشرية:** وتشمل الكفاءات الإدارية، وخبرة القائمين على منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، كلما تعاظمت إمكانية منحه للائتمان من عدمه.
5. **النسب والمعدلات التي يقدرها البنك المركزي:** إذ تحدد السلطات النقدية مجموعة من القواعد والنسب التي يجب أن تلتزم البنوك في منح الائتمان، حفاظا على الاقتصاد الوطني من التضخم.
6. **الظروف الاقتصادية السائدة:** يتغير السلوك الائتماني للبنك التجاري بتغير الأوضاع الاقتصادية، فحينما يمر الاقتصاد بفترات كساد فان البنك يتشدد في منح الائتمان بينما يتوسع في ذلك في فترات الرواج.

[1] خالد بن عمر، **دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011، ص 22.

❖ **عوامل خاصة بالائتمان**، يمكن حصر هذه العوامل في:[1]

1. **الغرض من الائتمان:** قد يطلب الائتمان لغرض تمويل رأس المال العامل (قروض قصيرة الأجل)، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي (قروض طويلة الأجل).
2. **مدة الائتمان:** وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.
3. **طريقة السداد:** أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.
4. **مصدر السداد:** الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
5. **نوع الائتمان المطلوب:** حيث يتوافق مع السياسة الائتمانية في البنك أو يتعارض معها.
6. **مبلغ الائتمان:** فكلما زاد المبلغ عن حد معين، كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن سداده بمبلغ اكبر يكون صعب، وقد يؤثر على سلامة وضع مالي للبنك.

المطلب الرابع: مزايا الإئتمان المصرفي

يستحسن عملاء البنك سد إحتياجاتهم المالية باللجوء إلى الإئتمان المصرفي، وذلك للمزايا التي يتصف بها والمتمثلة فيمايلي:[2]

- **سرعة التمويل:** إذا كانت المؤسسات بحاجة إلى سيولة، فإنه من الصعب عليها أن تصل إلى جهات ممولة من غير البنوك التجارية، وحتى وإن وجدت فإنه من الصعب ضبط ذلك التمويل سواءا من حيث المبلغ أو المدة أو كيفية السداد أو تقييم خدمة ذلك التمويل.

[1] حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 74.

[2] هديل أمين إبراهيم الشيخلي،**العوامل الرئيسية لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،عمان، الأردن، 2012، ص 35.

عندئذ، فإن الإئتمان يجب تلك المؤسسات مشقة البحث عن أصحاب الفائض المالي ويمنحها أموالا في إطار يرضى طرفي الإئتمان.

- **التنظيم الزمني:** تنظم عملية الإئتمان وفق جدول زمني لتسديد الأقساط المستحقة، وفي هذا الوضع يحق للبنك المطالبة بالتسديد قبل تاريخ الإستحقاق، الأمر الذي يمكن العميل من تنظيم السداد من جهة ومن إستعمال تلك الأموال بصورة أكثر فعالية من جهة أخرى، لأن الإئتمان من أصله قد تم منحه بما يتوافق من الغرض منه، أي أن منحه قد تم على النحو الذي لا يؤدي إلى إرباك المؤسسة في إدارة سيولتها.
- **قلة التكاليف:** يتجه أصحاب العجز المالي إلى الإئتمان المصرفي لقلة تكاليفه بالمقارنة مع تكاليف التمويل المباشر، والتي تزداد تكلفتها كلما طالت مدة تجميد الأموال خاصة في حالة إضطرار العميل في الحصول على تمويل أو لضعف ثقة الجهات الأخرى في مركزه الإئتماني.
- **سيادة الثقة:** ذلك أن عملية الإئتمان هي تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

المبحث الثاني: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع التي لاغنى عنها أمام كل مهتم بالتحليل، نظرا لأهميته وقيمة المعلوماتية التي يوفرها لتساعده في تقييم نتيجة نشاط ومركزه المالي للمنشأ حيث جاء بأشكاله وبأكثر من أسلوب معتمدا على النسب المالية البسيطة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي وأطراف المستفيدة منه.

أولا: مفهوم التحليل المالي

نلاحظ أن البنوك يقع على عاتقها إدارة الموارد بقدر أكبر من الكفاءة، وذلك من خلال التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية والأمان، ويعتبر التحليل المالي من الأساليب المهمة لقياس الأداء المالي للبنوك، وهنا يمكن تعريف التحليل المالي على أنه:

"هو تشغيل البيانات التاريخية للقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة، بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع"[1].

وبعبارة أخرى التحليل المالي" هو عملية ترتكز على اختبار الوصفي للمعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف الشركة بهدف التقييم الموضوعي للأداء المالي والاقتصادي (الربحية وكفاءة الاختبارات التسيير) وملاءتها المالية (المخاطر المحتملة والقدرة على تسديد التزاماتها اتجاه الآخرين) ومن ثم ترتيبها"[2].

[1] خبراء الشركة العربية المتحدة، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط3، القاهرة، مصر، 2013، ص 11.

[2] Flovent Deisting et Jean_ pierre Lahille, **Analyse Financière**, Dunod, 4eme édition, Paris, Farance, 2014, p21.

ويعرف أيضا "هو تحليل القوائم المالية وبوجه خاص الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، لغرض إستخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج أعمال البنك، فالبيانات المالية الدورية تعد مادة خام، قياسا بما يستهدف التحليل المالي بلوغه من مؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة من قبل إدارة البنك، أو البنك المركزي والسوق المالي والمستثمرين والجمهور، وأجهزة الدولة وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية"[1].

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل، وهذه الجهات هي:[2]

. **إدارة المصرف:** تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب معينة وتطلب من القائمين على التقيد بها، وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لإكتشاف الإنحرافات وتصحيح مسارها، ومعرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقهم للأرباح ومتطلبات السيولة، كما تقوم بمقارنة هذه النسب المالية لديها مع النسب المالية للبنوك أخرى بهدف تقييم أدائها مقارنة بالبنوك الأخرى.

. **البنك المركزي:** من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الإستقرار النقدي ومراقبة عمليات الإئتمان، وحتى يتمكن من الرقابة على المصارف والتأكد من أن المصارف تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها كالإحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الإئتمان، فإنه يلزم المصارف تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للمصرف حتى يتمكن من تأكد من أوضاع المصرف من هذه المعدلات والنسب.

. **المساهمين:** وذلك من خلال إطلاع على نتائج أعمال المصرف وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم، وتساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية الرشيدة.

---

[1] وفاء يوسف أحمد، **أصول المراجعة في البنوك**، وسام للطباعة، قاهرة، مصر، 2008، ص 165.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص ص 263 -264.(بتصرف)

. **المودعون:** للاطمئنان على توفر السيولة في المصرف، لأنه في حالة تصفية المصرف إثر تعرضه لخسائر كبيرة فإن هذه الخسائر قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافيا.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من مقومات ومبادئ، ومن أبرزها هي:[1]

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
2. تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات المالية يمكن الإعتماد عليها.
3. تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
4. التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إستخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتداول.
5. تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة التي تحيط بالمؤسسة، وان يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، للوصول إلى النتائج لإستقرار المستقبل.

المطلب الثالث: مصادر وأساليب التحليل المالي

سوف نبرز في هذا المطلب أهم مصادر وأساليب التحليل المالي التي يعتمد عليها المحلل في اتخاذ قراراته للحكم على وضعية المنشاة.

أولا: مصادر التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي على قائمتين ماليتان التي تشكل أرضية العمل الرئيسية، وهي:

- **قائمة المركز المالي أو الميزانية:** تشكل الميزانية كشفا بالموارد المتاحة لدى المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الموارد (الالتزامات) في نقطة زمنية معينة[2]، وتظهر التزامات على البنك واجبة الدفع حالا أو بعد حين في جانب الخصوم من قائم المركز المالي للبنك، أما استخدامات الأموال فهي أصول أو موجودات البنك، وتعكس الطريقة التي

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، Sme@palnet.com، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 9.

[2] محمود عبد الحليم الخلايله، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، دائرة المكتبة الوطنية، ط7، عمان، الأردن، 2014، ص 13.

يستثمر بها البنك الأموال التي تكون تحت تصرفه، وتظهر في جانب الأصول في قائمة المركز المالي[1]، والشكل الموالي يوضح عناصر الأصول والخصوم في ميزانية البنك التجاري:

الشكل رقم (01): عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الأصـــــــول	المبالغ
01	الصندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	
02	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	
03	أصول مالية متاحة للبيع	
04	قروض وديون على مؤسسات المالية	
05	قروض وديون على الزبائن	
06	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	
07	ضرائب الجارية ـ الأصول	
08	ضرائب المؤجلة ـ الأصول	
09	الأصول الأخرى	
10	حسابات التسوية	
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	
12	بنايات التوظيف	
13	تثبيتات عينية	
14	تثبيتات معنوية	

[1] عمر محمد احمد إبراهيم كزار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا لكلية الدراسات التجارية، السودان، 2016، ص19.

15	فارق الحيازة	
	مجموع الأصـــــــول	

المصدر: سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 91.

الشكل رقم (02): عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الخصـوم	المبالغ
01	بنك الجزائر	
02	ديون نحو المؤسسات المالية	
03	ديون نحو الزبائن	
04	ديون المتمثلة في السند	
05	ضرائب الجارية ـ الخصوم	
06	ضرائب المؤجلة ـ الخصوم	
07	الخصوم الأخرى	
08	حسابات التسوية	
09	مؤونات المخاطر والأعباء	
10	إعانات للتجهيز ـ الإعانات الاستثمار الأحرى	
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	
12	ديون الثانوية	
13	رأس المال	
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	

15	الاحتياطات	
16	فارق التقدير	
17	فارق إعادة التقدير	
18	ترحيل من جديد (+ / −)	
19	ترحيل السنة المالية (+ / −)	
	مجموع الخصـوم	

المصدر: المرجع نفسه، ص92.

- **قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج:** وهي القائمة التي توضح الإيرادات والنفقات خلال فترة مالية معينة[1]، ويتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى صافي نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة وتقفل في هذا الحساب جميع عناصر المصروفات والإيرادات، و يمثل جانبه المدين المصروفات المختلفة بينما يمثل جانبه الدائن الإيرادات المختلفة أما الفرق بين الجانبين فيمثل الربح (في حالة زيادة الجانب الدائن عن المدين) أو الخسارة (في حالة زيادة الجانب المدين عن الدائن)[2]، والشكل الموالي يوضح جدول حساب النتائج للبنك التجاري:

[1] احمد ياسين حمد الجعافرة، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012، ص 37.

[2] عبد الله خالد أمين، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، ط6، عمان، الأردن، 2009، ص 370.

الشكل رقم (03): جدول حساب النتائج للبنك التجاري

الرقم	حسابات النتائج	المبالغ
01	(+) فوائد ومنتجات مماثلة	
02	(−) فوائد وأعباء مماثلة	
03	(+) عمولة (منتجات)	
04	(−) عمولة (أعباء)	
05	(+/−) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المقبوضة لغرض الصفقات	
06	(+/−) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة في البيع	
07	(+) منتجات النشاطات الأخرى	
08	(−) رسوم النشاطات الأخرى	
09	**المنتج البنكي الصافي**	
10	(−) الأعباء العامة للاستغلال	
11	(−) مخصصات والإهتلاكات وخسارة القيمة على التثبيتات العينية والمعنوية	
12	إجمالي نتيجة للاستغلال	
13	(−) مخصصات المؤونات، خسارة القيمة وديون المعدومة	
14	(−) استرجاع المؤونات، خسارة القيمة واسترجاع على الديون المستهلكة	
15	**نتيجة الاستغلال**	
16	(+/−) أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	
17	(+) عناصر غير عادية (منتجات)	

18	(-) عناصر غير عادية (أعباء)	
19	**النتيجة قبل الضرائب**	
20	(-) ضرائب على الأرباح والمماثلة	
21	**النتيجة الصافية لسنة المالية**	

المصدر: سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 93.

ثانيا: أساليب التحليل المالي

على المحلل المالي إختيار أسلوب التحليل المالي المناسب والذي يتلائم مع الهدف والغاية من التحليل المالي، ويتم تصنيفه كالتالي:

- **التحليل المقارن للقوائم المالية:** وتظهر هذه الأداة التغيرات التي تحدث على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال مقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المعنية[1].
- **التحليل الأفقي:** ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، أن هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويساعد هذا النوع من التحليل الأفقي على اكتشاف سلوك النسبة عبر الزمن، وتقيم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير في جذورها[2].
- **التحليل الرأسي:** ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في ميزانية، وذلك في

[1] خليل الشماع، عبد الله خالد أمين، **التحليل المالي للمصارف**، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 1990، ص 18.

[2] عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المعاصرة: مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 77.

تاريخ معين، وتزيد الإستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية[1].

- **تحليل النسب المالية:** تتبع أهمية تحليل النسب من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير على حقيقة الوضع المالي لمنشأة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات، وإن إستخدام النسب المالية يعتمد أساسا على ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الإقتصادية من بيانات ومعلومات مالية وغير مالية، كمية وغير كمية[2]، وكل مايتعلق بهذا الأسلوب سوف نتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: التحليل المالي بأسلوب النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي، وهي من أبرز الميزات التي ساهمت في انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين هو سهولة استخراجها وفهمها، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب بشيء من التفصيل.

أولا: مفهوم النسب المالية

هي" إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين احدهما بسط والآخر مقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من حسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)"[3].

كما تعرف بأنها" العلاقة القائمة بين عنصر أو عدة عناصر أو عنصر آخر (عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري"[4].

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 305.

[2] رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الإئتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط المالي، جامعة العالم الأمريكية، القاهرة، مصر، 2006، ص 46.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 68.

[4] شيخ ولد عبد الجليل، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 67.

وبعبارة أخرى يمكن تعريف النسب المالية على أنها" علاقة تربط بين الأرقام، يتم حسابها بشكل عام بقسمة البسط على المقام ويتم تعبير عن النتيجة بنسبة مئوية (نسبة تشغيل الاكتفاء الذاتي مثلا)، قيمة نقدية (محفظة القروض لكل موظف مثلا)، أو من خلال المقارنة بين الأعداد الصحيحة 1/3 (الدين/نسبة الأسهم مثلا)"[1].

ثانيا: خصائص النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أكثر الأدوات استخداما من قبل البنوك للتقييم الأداء المالي بحكم ماتوفره من معلومات مالية تمثل جوهر عمل البنكي، وهذا راجع للخصائص والسمات التي تتميز بها النسب عن بقية أدوات التحليل المالي، حيث:[2]

- تعمل على مساندة تحقيق التخطيط المالي في البنك في ضوء ماتوفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للمؤسسة في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.
- تساهم في تحقيق الرقابة المالية للبنك بأشكالها المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية وبذلك تعمل على منع حدوث تجاوزات عند القيام بأعمال البنك، مما يساعد على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط.
- توضح النسب المالية مدى إلتزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.
- تسمح النسب المالية بقياس مدى نجاح البنك في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية الاقتصادية.

[1] Ruth Dueck Mbeba, **Basik Finoncial Management and Ration Analysis for MFIS Toolkit**, Mennonite Economics development Associates, Microsove- led Soluion of finoncial services, Mod ,March 2008,Section 3, p 26.

[2] فطيمة الزهرة النوي، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 97.

- تمكن النسب المالية متابعة لأهداف الموضوعة للبنك عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي مع التقديرات الموضوعة.
- تمكن النسب المالية للبنك من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة بما يحقق لها عائد مجزي.
- إمكانية حسابها ببساطة ويسر، كما أن نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.

ثالثا: أنواع النسب المالية

ومن مجموعة النسب التي جرى اختيارها في عملية التحليل الائتماني مايلي:

1. **مجموعة نسب السيولة:** وهي من أهم مؤشرات في عمليات المصرفية، وتعني السيولة قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بصورة أساسية، وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وطلبات التمويل أي القروض وسلفيات لتمويل المشروعات الجديدة[1].

أما سيولة العملية الائتمانية فالمقصود بها سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقود،وسرعة تحويل العملية إلى نقود تتضمن الفترة الزمنية التي ستمر قبل استحقاق القروض وهي مايقابل ثبات الوديعة حيث يجب أن تكون هذه السرعة متناسبة مع معدل ثبات أو بقاء الودائع في المصرف حيث أن السرعة تتوقف على طول أو قصر الأجل الذي تنتهي بالانتهاء العملية ،[2]ومن أهم النسب مايلي:

[1] حسام الدين أبوتركي، **إدارة مخاطر السيولة**، مجلة المصرفي، العدد61، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، السودان، 2011، ص 5.

[2] زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 121- 122.

1. 1. نسبة السيولة القانونية=(الموجودات السائلة وشبه السائلة / مجموع الودائع)100.

تعتبر هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة البنك أو كفاءة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية الجارية، وتعد هذه النسبة من أهم النسب الخاصة بالسيولة المتعلقة بعملية الرقابة وتقييم الأداء[1]، وبناءا على تعليمات البنك المركزي فإن متطلبات القانونية الدنيا للسيولة هو 50%.

2.1. معيار النقدي= (نقدية بالخزينة+أرصدة لدى البنك المركزي+المستحق لدى المؤسسات المالية) / إجمالي الودائع[2].

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق ولدى المصارف، حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع الممنوحة للمصرف، بوصفه مصدر رئيسي في منح الائتمان[3].

2. **مؤشرات الربحية:** يجب أن تسعى البنوك إلى تحقيق الربحية من خلال قيامها بمنح قروض للعملاء، حيث يجب أن تأخذ ذلك في اعتباراتها تماما وهي تقوم بتسعير القرض وتحديد فوائده[4]، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف إلى زيادة إيراداتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف[5]، ومن أهم النسب مايلي:

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 412.

[2] توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2013، ص 157.

[3] إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010، ص 14.

[4] احمد محمد غنيم، **إدارة البنوك**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص 133.

[5] محمد جميل سنان، سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية بالاستخدام نسب السيولة والربحية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد29، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 121.

1.2. معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح / إجمالي الودائع) 100.

تستخدم في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها[1].

2.2. نسبة العائد على الاستثمار في القروض= (الفوائد المحصلة من القروض / الإستثمار في القروض) 100.

ويمكن من خلال ذلك التعرف على دور التوظيف في القروض في تحقيق إيرادات البنك [2].

3.2. نسبة هامش الربح الصافي = (صافي الربح / إجمالي الإيرادات) 100.

وهذه النسبة تبين لنا مايحققه دينار واحد من الإيرادات من الربح الصافي[3].

4.2. نسبة هامش الفائدة = {(الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / الأصول العاملة} 100.

وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول بالإستثناء النقدية والأصول الثابتة، وتقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول العاملة، ويستعان بها في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة[4].

3. **كفاية رأس المال** : يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، وتظهر هذه الأهمية بسبب تعرض البنوك التجارية إلى مخاطر الرفع المالي والتي تؤدي بالبنوك إلى خسائر تلتهم رأس ماله وقد يمتد إلى أموال المودعين، ومن أهم هذه النسب مايلي:

---

[1] فطيمة الزهرة نوي، مرجع سابق، ص 98.

[2] سماح حملاوي، **أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 49.

[3] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 111.

[4] إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي، **تقييم أداء المالي البنوك التجارية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 34.

1.3. معدل قدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية= (حقوق الملكية/ إجمالي الودائع) .100

يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا 10%[1].

2.3. نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار= حقوق الملكية/ (أذونات الخزانة+ أوراق مالية+ أوراق تجارية مخصومة+ قروض وسلفيات) 100.

تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى كفاءة حقوق الملكية في مقابلة الخسائر المتوقعة من استثمارات البنك في كافة الأشكال (أذونات الخزانة، أوراق مالية، أوراق تجارية مخصومة وقروض وسلفيات)[2].

3.3. نسبة حقوق الملكية إلى القروض= (حقوق الملكية/ مجموع القروض) 100.

تعتبر هذه النسبة مقياسا أخر لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض[3].

4. مجموعة نسب توظيف الأموال: تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين[4]، وتحسب وفقا المعادلة الآتية:

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 205.

[2] توفيق غفصي، مرجع سابق، ص 169.

[3] محمود صباح بهية مصباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 42.

[4] سليمان احمد اللوزي وآخرون، **إدارة البنوك**، دار الفكر، عمان، الأردن، 1997، ص 203.

1.4. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع= (القروض/ إجمالي الودائع) 100.

وتعني قدرة الودائع المتاحة إلى عمليات الإقراض، سواء كانت ودائع ادخارية أو من الودائع ككل وتختلف هذه النسبة من بنك إلى أخر[1].

2.4. نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع=(الأوراق المالية/ إجمالي الودائع) 100.

ويقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك في توظيف ودائعه في استثمار في الأوراق المالية لتحقيق عوائد للبنك[2] .

3.4. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = (القروض/ إجمالي الأصول) 100.

وتعكس هذه النسبة قدرة البنك منح القروض للعملاء الطالبين لها، كما تقيس هذه النسبة نسبة الأموال التي ساهم فيها الدائنون (مقرضون) في تمويل أصول المنشأة[3].

[1] فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص 63.

[2] خالد وهيب الراوي، **الإدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2003، ص 336.

[3] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص 192.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لكل من الإئتمان المصرفي والتحليل المالي من الأمور الضرورية أمام كل مهتم، فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الائتمان الممنوح من قبل البنوك يؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية بالتالي تحاول البنوك دائما الرقابة على –مستوى توظيفها للودائع في قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها.

كما توصلنا أيضا أنه على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات والقوائم المالية التي سوف يستعين بها، وذلك عند تحليل المركز المالي لأي بنك تجاري حيث يمكنه استخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس جزء معين من الأداء، ويتوقف ذلك على حسب الغرض المقصود من التحليل المالي، حيث أن الهدف الأساسي للبنك هو تحقيق الربحية، أما السيولة والأمان فهي بمثابة قيود على هذا الهدف، وبالتالي التنبؤ المستقبلي لمركز المالي للبنك التجاري.

الفصل الثانـي:

دراسة تطبيقية في البنك الوطنـي الجزائري

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم متعلقة بالإئتمان المصرفي والتحليل المالي إخترنا أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري كمحاولة لإسقاط العديد من المفاهيم والنسب المالية على القوائم المالية للبنك محل الدراسة في جانب التطبيقي لتحليل نشاط الائتمان المصرفي، حيث تشخص النسب المالية عوامل النمو الحقيقي في الإئتمان المصرفي وحجم الأموال المتاحة الموظفة والغير الموظفة وتأثيرها على أداء البنك، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام النسب المالية للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري من أبرز بنوك الجهاز المصرفي نظرا لمساهمته في التنمية الاقتصادية، وعليه ارتأينا أن نقوم بتقديم عام له من أجل التعرف على نشأته وهيكله التنظيمي وأهم أنشطته.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

أنشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر 66-178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 كشركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها وتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية، ما لا يتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري، إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، وذلك بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-06، وفقا لقانون 88-119، وفي جوان 1988وفقا لقانون 88-177.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري، وبقي المقر الاجتماعي له بالجزائر بـ8 شارع شيغيفارة، وحددت مدته بـ 99سنة إبتداءا من التسجيل الرسمي في السجل التجاري.

وينقسم رأس مال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

1. من 1 إلى 350 حصة مكتتب من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج".
2. من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة.
3. من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".

4. من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة"[1].

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للبنك الوطني الجزائري

نجد أن البنك له مجلس إدارة بقيادة رئيس مديرية العامة وأمانة عامة تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات، كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة باللجنة المساهمين في البنك والرقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يظم هذا التنظيم الهيكلي خلية المراقبة والتدقيق الداخلية التي تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك[2]، والشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

[1] سناء سعودي، **تقييم أداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص 51.

[2] منى سليم، **أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية**،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 173.

الشكل (4): الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري

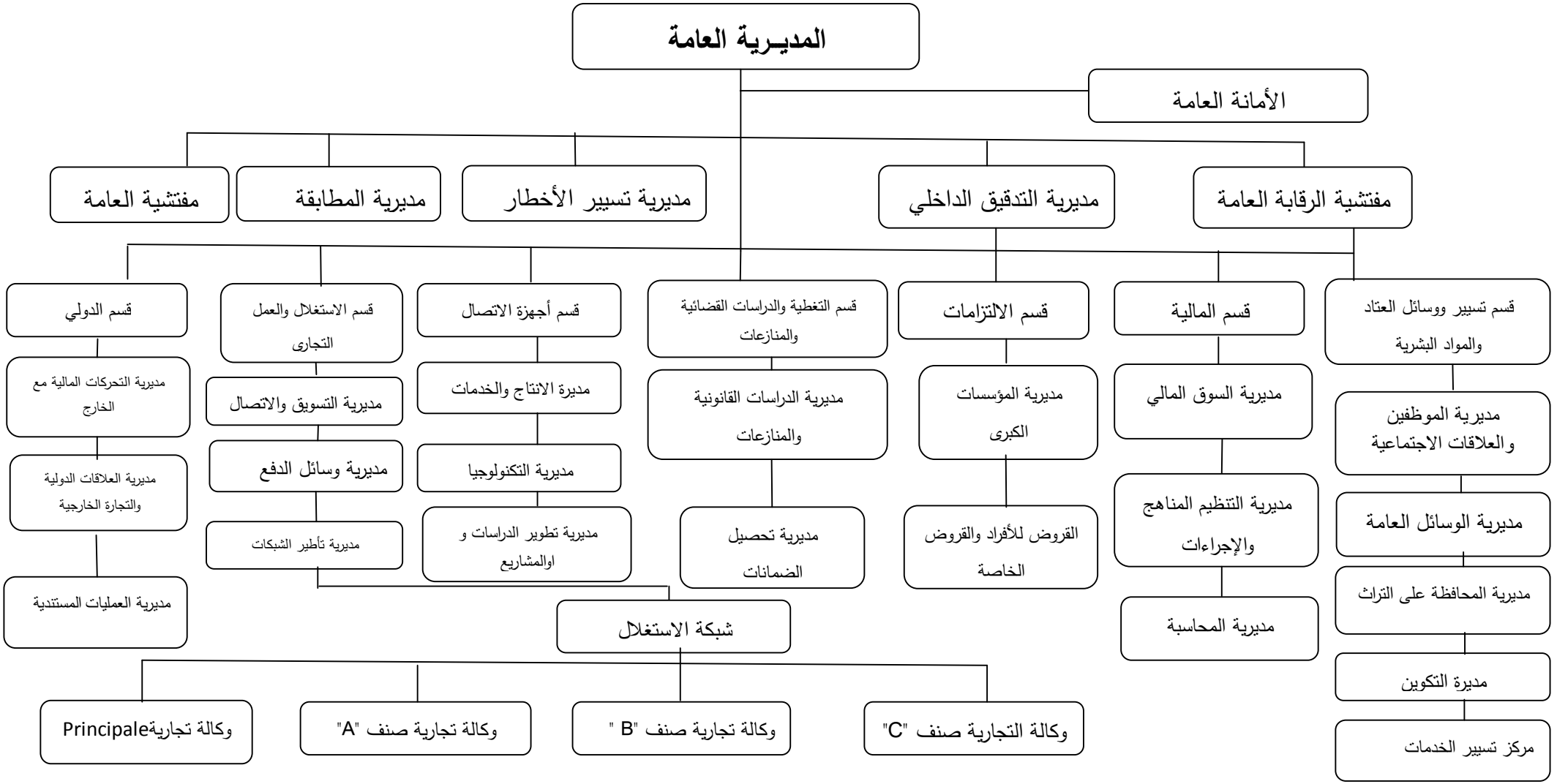

http://www.bna.dz/presentation/organigramme.html، أطلع عليه يوم: 24 أفريل 2018.

المطلب الثالث: أنشطة البنك الوطني الجزائري

يمكن أن نلخص أهم مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري، فيما يلي:[1]

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)، اكتتاب، خصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية.
- تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة، سواء كان ذلك بضم أم بدونه.
- إيجار الخزائن.
- مراسلة البنوك إيجاريه.
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزانة.
- قبول وفي شكل من أشكال الإعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها.
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة

[1] سهام تميسه، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (Camels)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 19- 20.

المبحث الثاني: تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام النسب المالية للبنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى حساب مجموعة العناصر المستخدمة في تحليل نشاط الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري، وكذلك حساب مجموعة من النسب المالية لتحليل الإئتمان المصرفي.

المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي للبنك محل الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى حساب مصدر عناصر الميزانية و عناصر جدول حساب النتائج المستخدمة في تحليل الإئتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري.

أولا: حساب مصدر عناصر الميزانية المستخدمة في تحليل الإئتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري

1. **مجموع الأصول:** يستخرج مباشرة من الميزانية ويكون مساوي لمجموع الخصوم وفقا لمبدأ التوازن المحاسبي[1].

[1] عمر الفاروق شميمت، فائزة ودود، **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016-2017، ص 36.

2. الأصول العاملة: وتشمل الأصول العاملة كافة الأصول بالاستثناء النقدية وصافي الأصول الثابتة[1]، كل هذه العناصر يتم استخراجها من جانب الأصول في الميزانية، وتحسب كالتالي:

(الوحدة: مليون دج)

1.2. حساب الأصول العاملة لسنة 2014:

2620619286- 318233779- 22190068= 2280195439

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2014.

2.2. حساب الأصول العاملة لسنة2015:

2719081219-325840983-21621980= 2371618256

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة2015.

3.2. حساب الأصول العاملة لسنة 2016:

2843371178-305734845-21150516= 2516485817

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016.

3. إجمالي حقوق الملكية: يتكون من رأس المال والاحتياطات وفارق التقدير، وكل هذه العناصر يتم استخراجها من جانب الخصوم في الميزانية[2]، ويتم حسابه كالتالي:

(الوحدة: مليون دج)

1.3. إجمالي الحقوق الملكية لسنة 2014:

41600000+106245349+14122289=161967638

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة2014.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، مرجع سابق، ص 272.

[2] عمر الفاروق شميمت، فائزة ودود، مرجع سابق، ص 36.

2.3. إجمالي الحقوق الملكية لسنة 2015:

41600000+131029808+14122289=186752097

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015.

3.3. إجمالي الحقوق الملكية لسنة 2015:

41600000+155507323+14122289=211229612

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016.

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المستخدمة في تحليل الإئتمان المصرفي للبنك محل الدراسة.

الجدول رقم (1): يوضح أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب النسب المالية لتحليل الإئتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

(الوحدة: مليون دج)

السنـــــوات / البيـــــــان	2014	2015	2016
- مجموع الأصول	2620619286	2719081219	2843371178
- أرصدة نقدية	318233779	325840983	305734845
- قروض وديون على المؤسسات المالية	55145087	503338888	166797057
- قروض وديون على الزبائن	1831665625	1515052812	1384912137
- مجموع الأوراق المالية (أرصدة شبه نقدية)	244602253	248979495	802126388

- صافي الأصول الثابتة	22190088	21621980	21150516
- الاستثمارات المالية في قيم المنقولة	262070234	268457135	824939671
- ديون نحو المؤسسات المالية	162789197	419633547	195741959
- ديون نحو الزبائن	1742545916	1732218308	1673844881
- ديون المتمثلة في السند	18698362	19020482	14245846
- إجمالي الودائع	1924033475	2170872337	1883832686
- إجمالي حقوق الملكية	161967638	186752097	211229612
- رأس المال	41600000	41600000	41600000
- الاحتياطات	106245349	131029808	155507323
- فارق إعادة التقدير	14122289	14122289	14122289

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ثانيا: حساب مصدر عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تحليل الإئتمان المصرفي للبنك محل الدراسة

1. **إجمالي الإيرادات**= فوائد ومنتجات مماثلة+ منتجات(عمولات) + منتجات النشاطات الأخرى[1]، وكل هذه العناصر يتم استخراجها من جدول حسابات النتائج .

[1] المرجع نفسه، ص 38.

(الوحدة: مليون دج)

1.1. إجمالي الإيرادات لسنة 2014:

111560106+1785268+132073=113477447

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014.

2.1. إجمالي الإيرادات لسنة 2015:

140202778+2060095+153871=142416744

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنوات 2015.

3.1. إجمالي الإيرادات لسنة 2016:

129177236+2685271+214322=132076829

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنوات 2016.

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تحليل الإئتمان المصرفي للبنك محل الدراسة.

الجدول رقم (2): يوضح أهم عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب النسب المالية لتحليل الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

(الوحدة: مليون دج)

السنـــوات / البيـــــان	2014	2015	2016
- إجمالي الإيرادات	113477447	142416744	132076829
- فوائد ومنتجات مماثلة (فوائد دائنة)	111560106	140202778	129177236

- فوائد وأعباء مماثلة (فوائد مدينة)	24588757	25634023	2795586
- منتجات (عمولات)	1785268	2060095	2685271
- منتجات الأنشطة الأخرى	132073	153871	214322
- النتيجة الصافية	29784457	29537515	31419896

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014- 2015- 2016.

المطلب الثاني: النسب المالية لتحليل الإئتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري

لقد تناولنا في الجانب النظري النسب المالية المستخدمة في تحليل عمليات الإئتمانية وقسمناها إلى أربعة مجموعات (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب كفاية رأس المال – نسب التوظيف)، وسوف نبدأ بإستخدام هذه المجموعات في الجانب التطبيقي معتمدين في عملية حسابها على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015- 2016.

أولا: مجموعة نسب السيولة

بناءا على ماسبق وذكرناه في فصل الأول من هذه المذكرة حول نسب السيولة والتي تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من طلبات المودعين للسحب على الودائع، حاولنا في هذه النقطة من البحث تسليط الضوء على قياس نسب السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2014-2015-2016، وذلك من خلال استخدام نسبتين ماليتين نهدف من إستعمالها تحليل الإئتمان المصرفي من جانب السيولة، وهي:

1. نسبة السيولة القانونية:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لنسبة السيولة القانونية بالنسبة للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): يوضح نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	مقارنة بين 2015-2014	مقارنة بين 2015-2014
نسبة السيولة القانونية %	33.03	50.56	68.87	17.53	18.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (5): يمثل نسبة السيولة القانونية للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

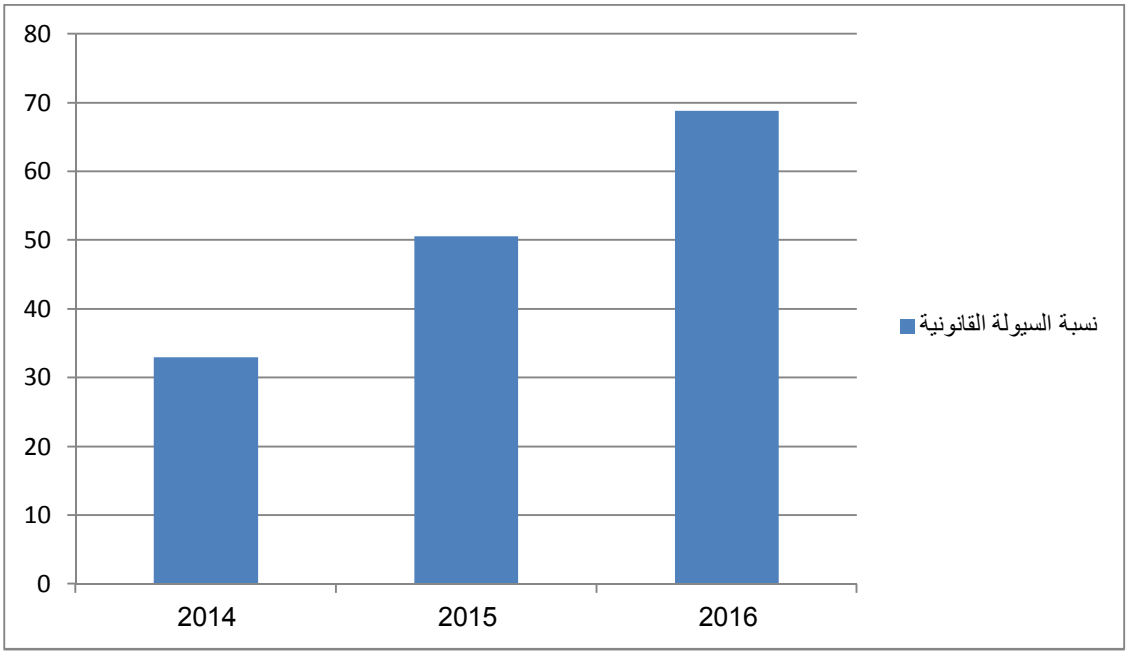

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة في تزايد مستمر وهو مؤشر جيد، حيث نجد أنه في عام 2015 قد ارتفعت بمقدار 17.53% عن سنة 2014، وهو نفس الشيء بالنسبة لسنة 2016 حيث ارتفعت بمقدار 18.31% عن سنة 2015، وهو مايستجيب للمتطلبات القانونية الدنيا

للسيولة المقدرة بـ50%، بالتالي تعكس الأداء الجيد للبنك الوطني الجزائري في تنفيذ قواعد الرقابة المصرفية التي يفرضها بنك الجزائر، وكذلك تلبية طلبات السحب من قبل المودعين لظروف استثنائية والاستجابة لطلبات الائتمان (القروض والتسهيلات الإئتمانية الأخرى) لتلبية حاجات المجتمع.

2. نسبة معيار النقدي:

كانت نتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لنسبة المعيار النقدي للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2015-2016، كما هو مبين في جدول التالي:

الجدول رقم (4): يمثل نسبة معيار النقدي للبنك الوطني الجزائري.

السنـوات / البيـان	2014	2015	2016	مقارنة بين 2015-2014	مقارنة بين 2016-2015
نسبة معيار النقدي%	19.41	38.20	25.08	18.79	-13.12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (6): يمثل نسبة معيار النقدي للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

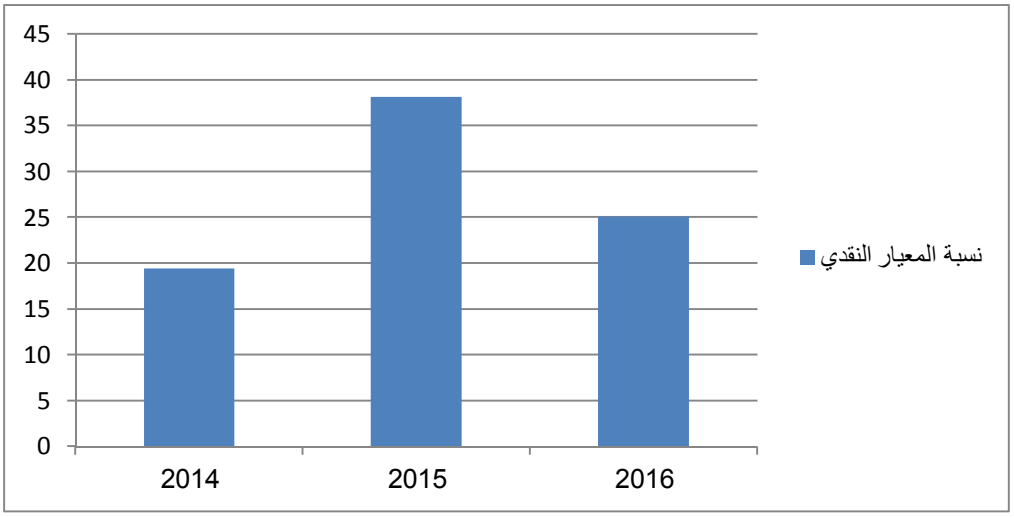

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) وبرنامج Excel 2007.

يتضح لنا من خلال الجدول (4) والشكل رقم (6) إلى تسجيل تذبذبات على مستوى نسبة المعيار النقدي للبنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة، حيث قدرت بـ19.41% في سنة 2014 ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2015 بمقدار 18.79% وهو مؤشر جيد يدل على أن هناك نمو في الودائع والنقدية، إلا أنه إنخفضت هذه النسبة في سنة 2016 بـ 13.12% وذلك بسبب انخفاض الودائع عن سنة 2015، إلا أنها تبقى مقبولة للفترة محل الدراسة وهي تعكس قدرة البنك لتلبية طلبات العملاء للسحب على ودائعهم بالتالي يعزز الثقة بين البنك والمودعين.

ثانيا: مجموعة النسب الربحية

بناءا على ما سبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه المذكرة حول نسب الربحية باعتبار الربح هدف من أهداف البنك حيث تشير إحصاءات كل بنك أن القروض هي اللاعب الرئيسي في معادلة الربحية، لذا حاولنا في هذه النقطة من البحث تسليط الضوء على قياس نسب الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2014-2015-2016، وذلك من خلال استخدام

أربعة نسب مالية، نهدف من إستعمالها تحليل الإئتمان المصرفي من جانب الربحية، وهي كالأتي:

1. معدل العائد على الودائع:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لمعدل العائد على الودائع بنسبة للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة، كما هو مبين في جدول التالي:

الجدول رقم (5): يمثل معدل العائد على الودائع لبنك الوطني الجزائري.

البيان / السنوات	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
معدل العائد على الودائع %	9.24	10.78	12.62	1.54	1.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم نمثلها بيانيا.

الشكل رقم (7): يمثل معدل العائد على الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

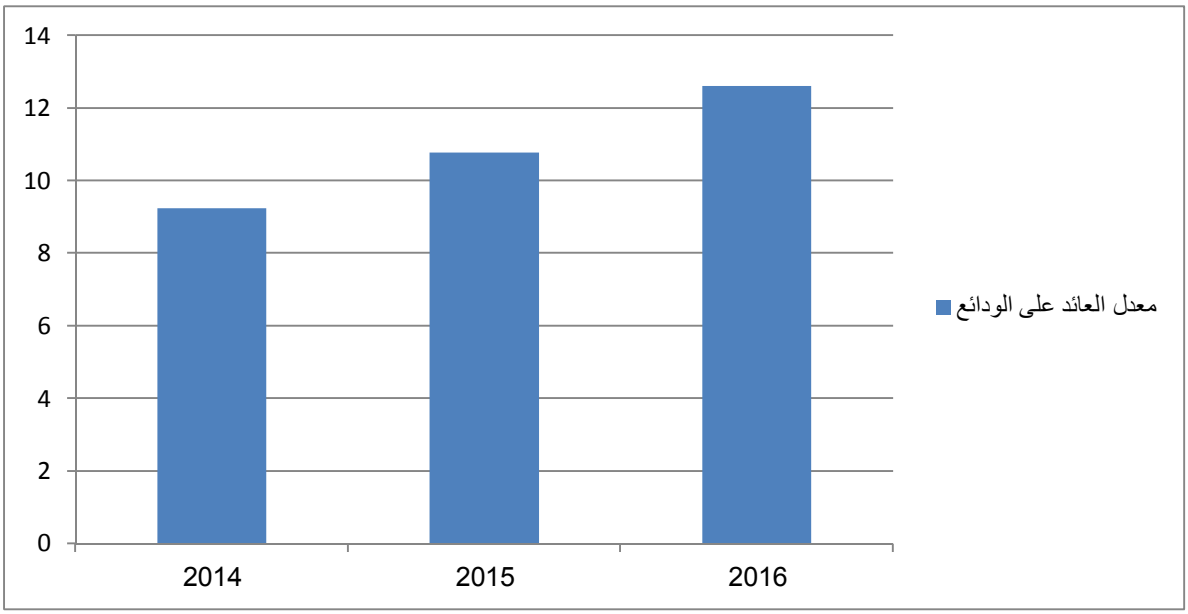

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5) وبرنامج Excel2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (7) أن معدل العائد على الودائع للبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر عبر السنوات وهو مؤشر جيد، حيث نلاحظ أنه في سنة 2015 قد تحسنت بـ 1.54% عن سنة 2014، وكذلك بنسبة لسنة 2016 حيث ارتفعت هذه النسبة بـ1.83% عن السنة السابقة بالتالي يدل أن هناك نمو في عائد، ويعني ذلك كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، وهي تعد كهامش أمان للمودعين وكذلك بنسبة للبنك لمواجهة القروض المتعثرة في حالة عدم القدرة على سداد القروض من طرف المقترض.

2. نسبة العائد على الاستثمار في القروض:

والجدول التالي يوضح نتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لنسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك الوطني الجزائري للسنوات محل الدراسة، وهي كالأتي:

الجدول رقم (6): يمثل نسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
حساب نسبة العائد على الاستثمار في القروض %	6.09	9.25	9.33	3.16	0.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (8): يوضح نسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

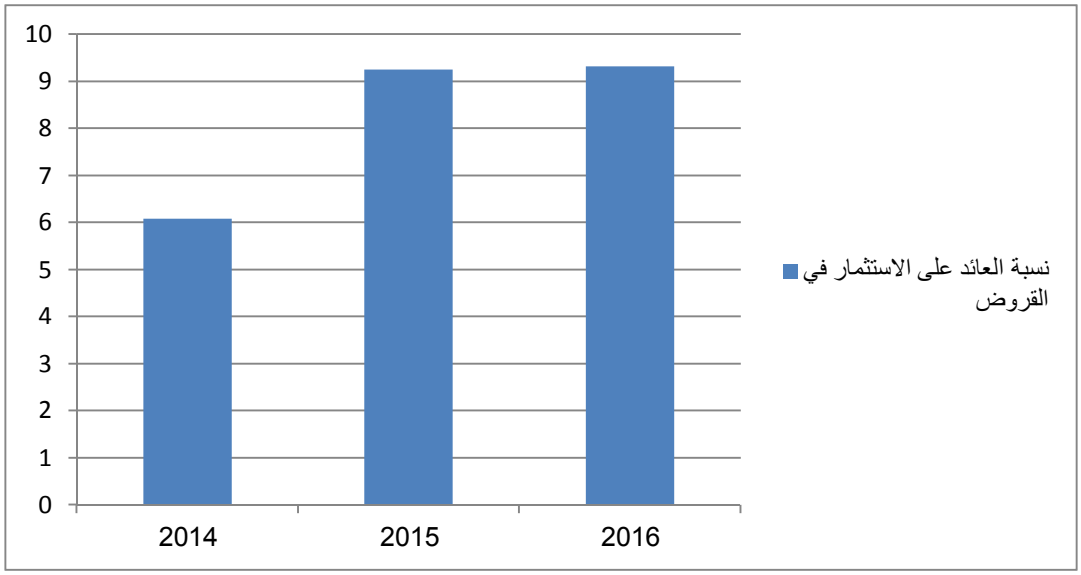

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6) وبرنامج Excel2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (8) إن نسبة العائد على الاستثمار في القروض للبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر عبر السنوات، حيث نجد أن نسبة درجة الاستثمار في القروض في عام 2015 ارتفعت بمقدار 3.16% عن عام 2014 وهو مؤشر جيد، حيث يدل على أن البنك يوظف قروض بشكل جيد مما ينتج عنه تحقيق إيرادات للبنك وكذلك بالنسبة لسنة 2016 حيث إرتفعت بمقدار0.08% عن السنة السابقة وهو الأخر مؤشر جيد وهو يدل على قدرة البنك على توليد هذا النوع من العوائد، وهو ما يجزم أن البنك يقوم بمساهمات كبيرة وذلك من خلال منح الائتمان لتمويل المقترضين.

3. نسبة هامش الربح الصافي:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لنسبة الهامش الربح الصافي للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة، كما هو مبين في جدول الموالي:

الجدول رقم (7): يمثل نسبة هامش الربح الصافي لبنك الوطني الجزائري لسنوات.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة هامش الربح الصافي %	26.25	20.74	23.79	-5.51	3.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

لتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (9): يمثل نسبة هامش الربح الصافي للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

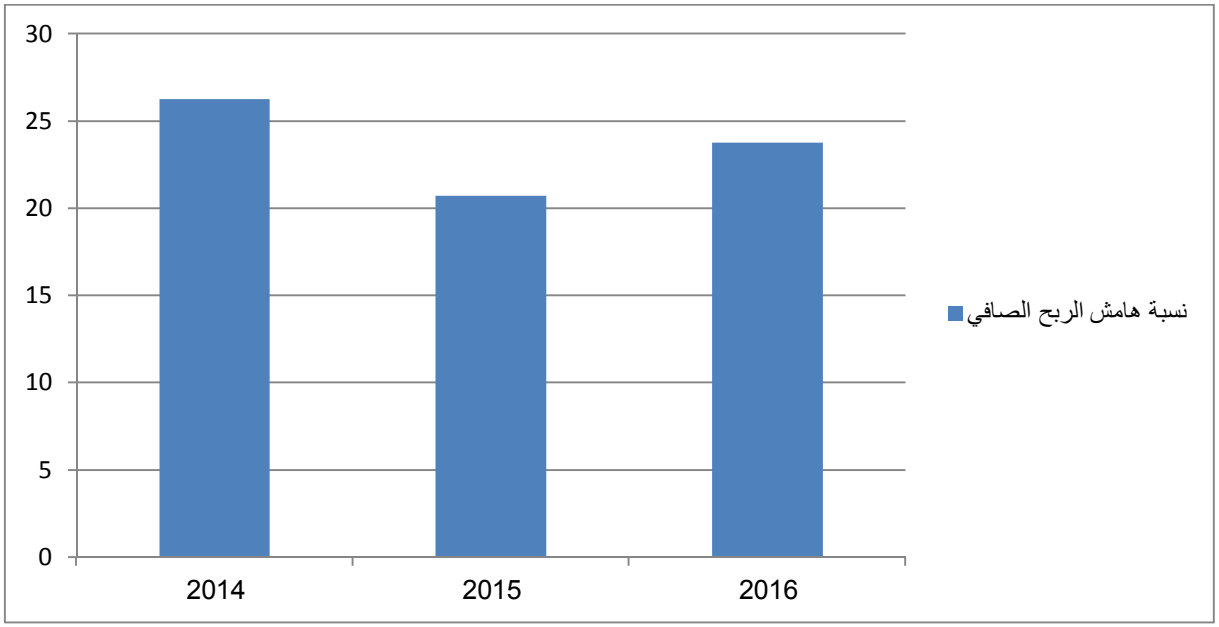

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7) وبرنامج Excel2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (9) تسجيل تذبذبات على مستوى هامش الفائدة للبنك الوطني الجزائري، حيث أنه في عام 2015 إنخفضت نسبته عن نسبة عام 2014 بمقدار 5.51% وهو مؤشر غير جيد لأنه يدل على أن البنك لم يحقق أي نمو في هامش

الفائدة، وهو عكس ما حدث في سنة 2016 الذي تم فيه تسجيل ارتفاع بمقدار 3.05%، وهو مؤشر جيد بنسبة للبنك، وذلك يعني أنه حقق نمو في هامش الفائدة وذلك نتيجة زيادة الإيرادات المحققة من المعاملات التي يقوم البنك محل الدراسة لزيادة ثروته.

4. نسبة هامش الفائدة:

الجدول التالي يمثل النتائج المتوصل إليها لنسبة الهامش الفائدة للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الجدول رقم (8): يمثل نسبة هامش الفائدة لبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة هامش الفائدة %	3.81	4.83	4.02	1.02	-0.81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم(10): يمثل نسبة هامش الفائدة للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

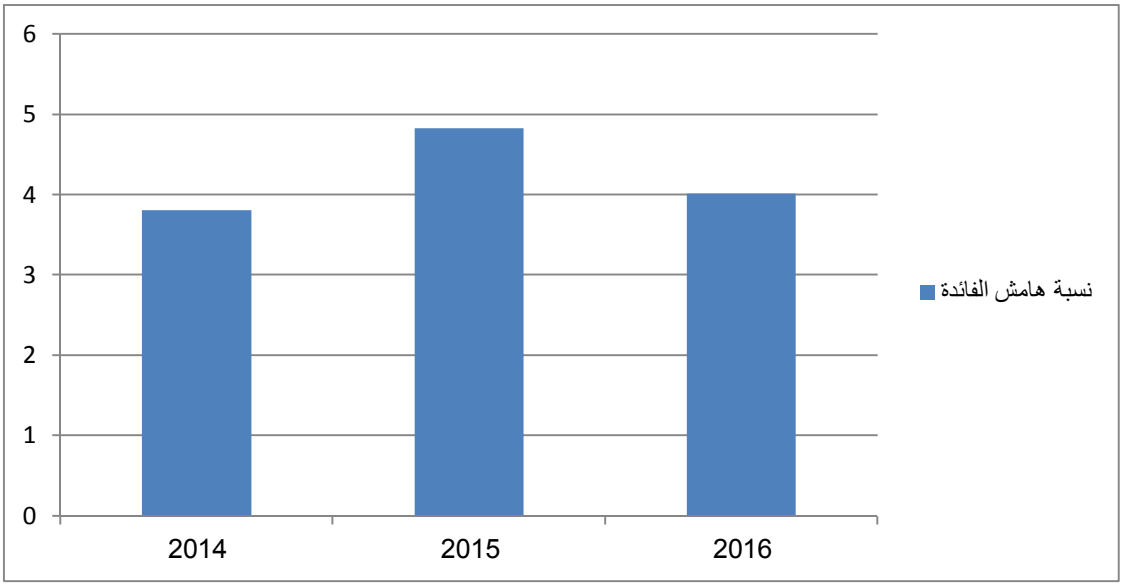

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8) وبرنامج Excel2007.

تشير النتائج المحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (8) والشكل رقم (10) تسجيل تذبذبات على مستوى نسبة هامش الفائدة، حيث سجلت سنة 2015 أعلى قيمة بنسبة4.83% بالمقارنة لسنة 2014 و2015 وهو مؤشر جيد، وتعكس هذه القيم على زيادة في عوائد القروض والتمويلات مقارنة بالتكاليف تجميع الودائع بالتالي تدل على قدرة البنك في إدارة مخاطر معدل الفائدة.

ثالثا: مجموعة نسب كفاية رأس المال

بناءا على ماسبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه المذكرة حول نسب كفاية رأس المال والذي يلعب دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، باعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد البنك فهو يمثل خط دفاع الأول في حالة حدوث خسارة، حاولنا في هذه النقطة من البحث تسليط الضوء على قياس نسب كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال فترة

2014-2015-2016، وذلك من خلال استخدام ثلاثة نسب مالية، نهدف من إستعمالها تحليل الإئتمان المصرفي من جانب كفاية رأس المال، وهي:

1. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

الجدول التالي يمثل نتائج المتوصل إليها بنسبة لحقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الجدول رقم (9): يمثل نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع %	8.50	8.67	11.30	0.17	2.63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (11): يوضح نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

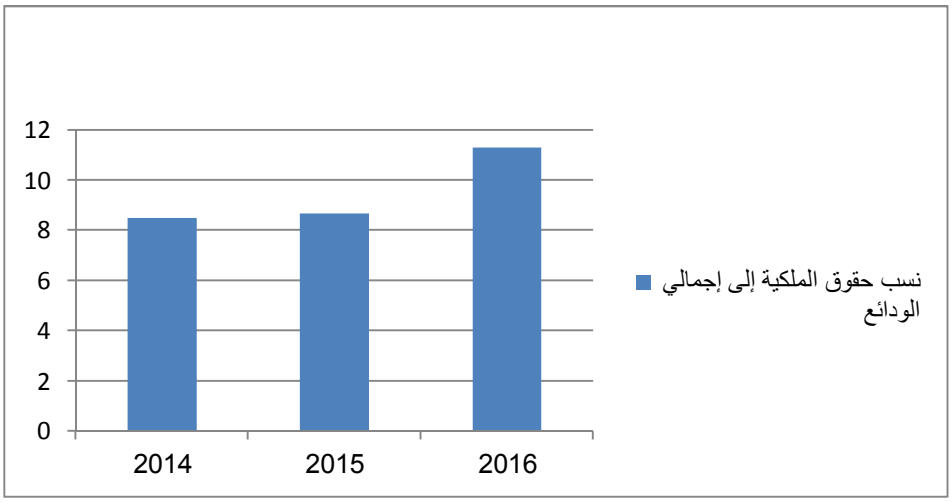

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (11) إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة، تراوحت بين القيمة 8.50 % كأقل قيمة والقيمة 11.30% كأكبر قيمة مسجلة، وهذا يعني أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع مقبولا مقارنة بالمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10%، وهي تعكس مدى قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها، بالتالي إبعاد المخاطر التي يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين.

2. نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق لنسبة الهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): يمثل نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار لبنك الوطني الجزائري.

السنـوات / البيـان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار %	7.73	10.47	9.56	2.74	-0.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (12): يوضح نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

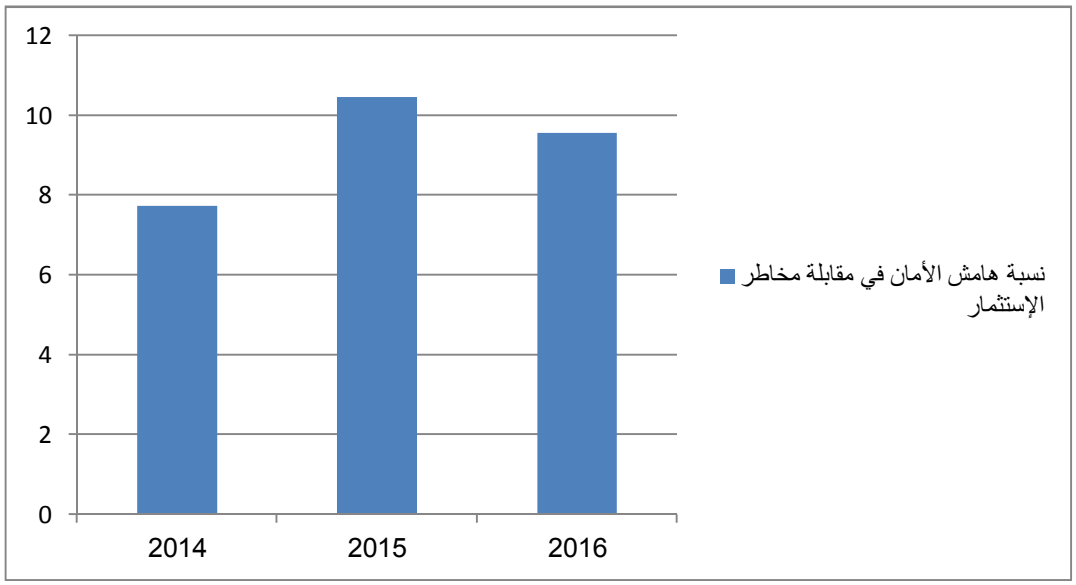

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (12) المبين أعلاه تسجيل تذبذبات على مستوى نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار للبنك محل الدراسة، حيث سجلت في سنة 2015 أعلى قيمة له بنسبة 10.47% بالمقارنة لسنة 2014، وذلك نتيجة إرتفاع حقوق الملكية وبعدها انخفض هذا المعدل في سنة 2016 بمقدار 9.56% بسبب ارتفاع إجمالي استثمارات البنك مقارنة لسنة2016، وتدل هذه القيم على قدرة الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري لإمتصاص الخسائر والتدهور في قيم الإستثمارات البنك في السندات الحكومية والسندات والأوراق المالية والقروض والسلفيات.

3. نسبة حقوق الملكية إلى القروض:

الجدول التالي يمثل النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بنسبة لحقوق الملكية إلى القروض للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الجدول رقم (11): يمثل نسبة حقوق الملكية إلى القروض لبنك الوطني الجزائري.

البيـان / السنـوات	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة حقوق الملكية إلى القروض %	8.84	12.33	15.25	3.49	2.92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (13): يوضح نسبة حقوق الملكية إلى القروض للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

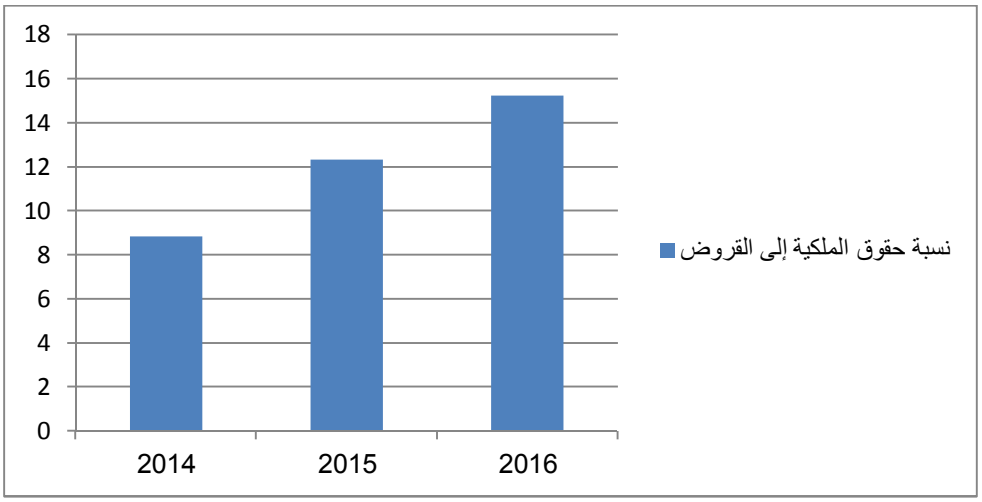

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال نتائج المبينة في الجدول رقم (11) والشكل رقم (13) أن نسبة حقوق الملكية إلى القروض للبنك محل الدراسة قد قدر بـ 8.84% في سنة 2014 ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2015 بمقدار 3.49% وهو مؤشر جيد يدل على زيادة حقوق الملكية، كما هو

الأمر كذلك بنسبة لسنة 2016 حيث ارتفعت بمقدار 2.92%، وهذا يعكس زيادة قدرة البنك في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

رابعا: مجموعة نسب التوظيف

بناءا على ماسبق وذكرناه في الفصل الأول من هذه المذكرة حول نسب التوظيف التي تشير على مدى كفاءة البنك في توظيف أمواله المتاحة في مجالات مختلفة في إطار سياسات الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، بالتالي فهي تقيس معدل توظيف أموالها، لذا حاولنا في هذه النقطة من البحث تسليط الضوء على قياس نسب التوظيف للبنك الوطني الجزائري خلال فترة 2014-2015-2016، وذلك من خلال استخدام ثلاثة نسب مالية، نهدف من إستعمالها تحليل الإئتمان المصرفي من جانب توظيف أموال، وهي:

1. نسبة القروض إلى إجمالي الودائع:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة القروض إلى إجمالي الودائع %	96.13	70.40	74.07	-25.73	3.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (14): يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

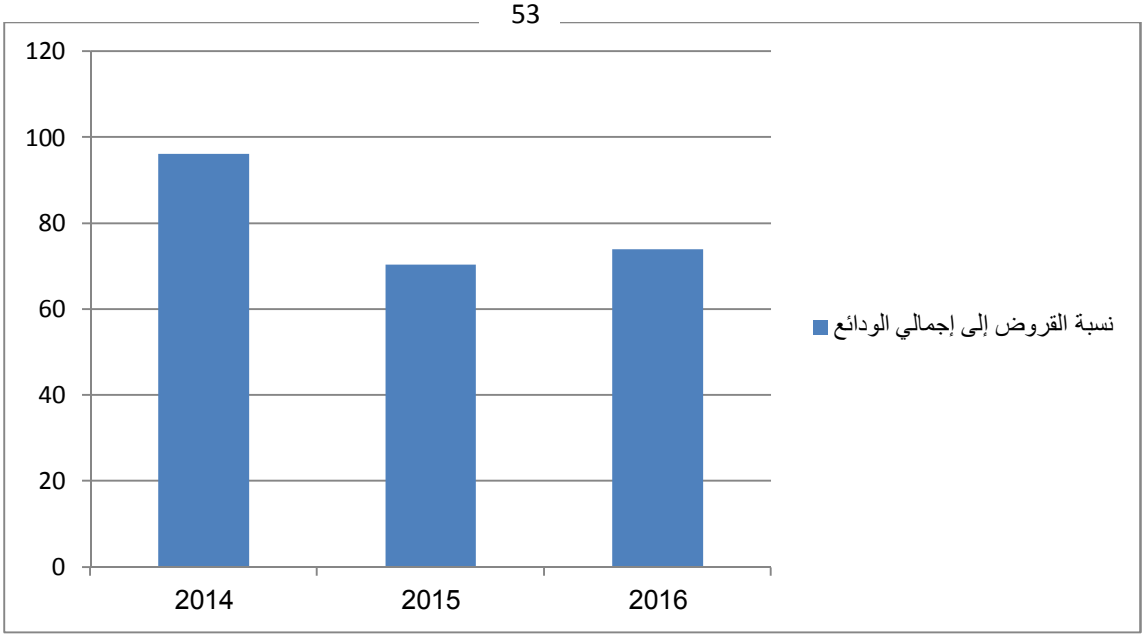

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) وبرنامج Excel 2007.

تقيس هذه النسبة من خلال النتائج المتحصل عليها والمتمثلة في الجدول رقم (12) والشكل رقم (14) درجة توظيف البنك لودائعه في القروض، حيث نلاحظ تسجيل أعلى قيمة في سنة 2014 بنسبة 96.13% وهذا مؤشر جيد، وهذا يعني أن حجم الأهم من الودائع يقوم بتوجيهه نحو النشاط الاقراضي، أما بالنسبة لعام 2015 انخفضت بمقدار 25.37% عن سنة 2014 وهذا يدل على أن البنك بدأ في توظيف ودائعه في استخدامات مختلفة، في حين نسجل أنه في سنة 2016 هناك ارتفاع بنسبة 3.67%، بالتالي نلاحظ اتجاه العام للبنك هو توسع في توظيف ودائعه نحو الإقراض باعتباره المصدر الرئيسي للربح.

2. نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع:

الجدول التالي يمثل النتائج المتوصل إليها لنسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الجدول رقم (13): يمثل نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع لبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع %	12.83	11.57	42.90	-1.26	31.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

ولتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (15): يمثل نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

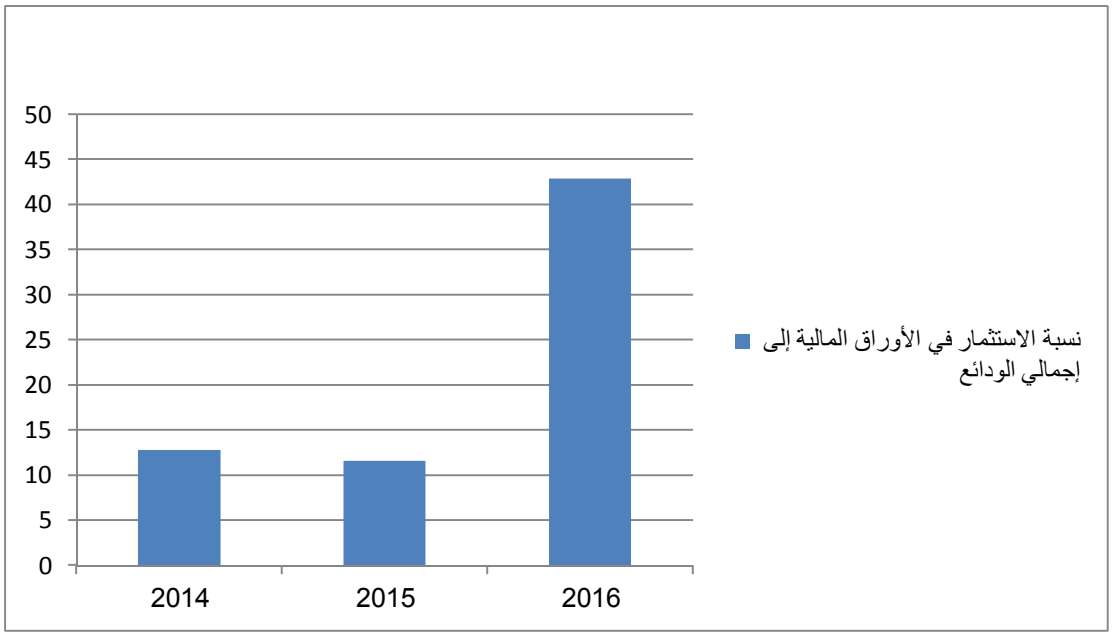

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13) وبرنامج Excel 2007.

بملاحظة جدول رقم (13) والشكل رقم (15) نلاحظ أن نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع في عام 2015 كانت منخفضة عن سنة2014 بمقدار1.26% وهو مؤشر غير جيد، لأنه يدل على أن البنك لم يحقق أي نمو في العائد عن الاستثمار في الأوراق المالية بالنسبة لإجمالي الودائع، وهذا عكس ما حدث في سنة 2016 التي تم فيه تسجيل ارتفاع في عائد وهو مؤشر جيد بنسبة للبنك، وهذا يدل على أن البنك بدأ يتجه في توظيف ودائعه نحو الإستثمار في الأوراق المالية ولكن بنسبة ضئيلة مقارنة بتوظيف ودائعه نحو الإقراض.

3. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

كانت النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنك محل الدراسة، كما هو مبين في جدول التالي:

الجدول رقم (14): يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري.

السنوات / البيان	2014	2015	2016	المقارنة بين 2015-2014	المقارنة بين 2016-2015
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول %	69.89	55.72	48.71	14.17	- 7.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015-2016.

لتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (16): يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015-2016.

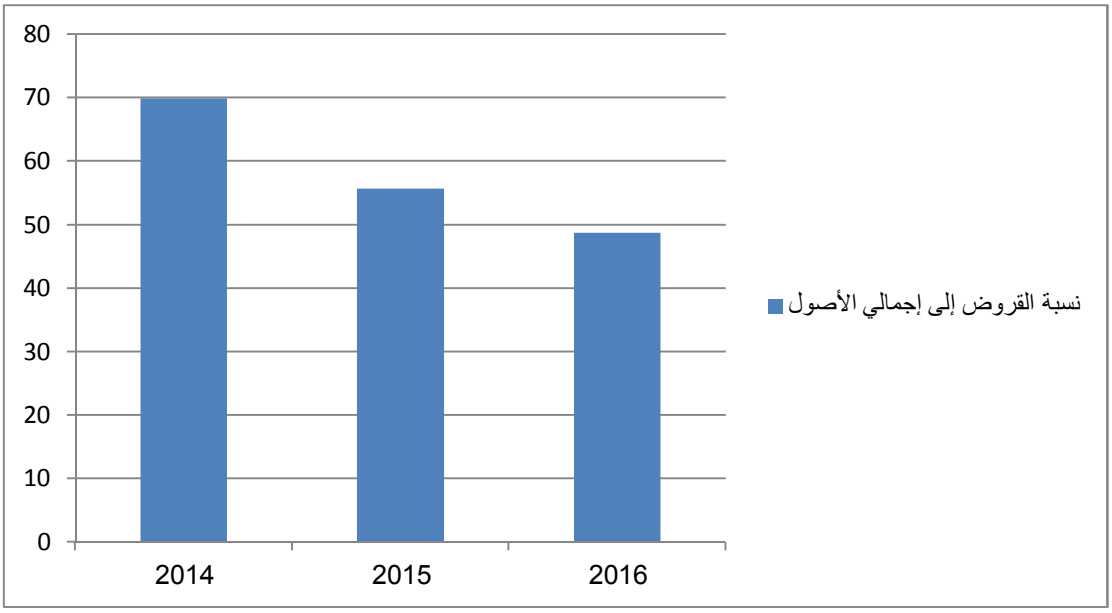

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (16) تسجيل تذبذبات على مستوى نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة، حيث سجلنا أعلى قيمة له سنة 2014 بنسبة 69.89%، إلا أنه انخفض في سنة 2015 بمقدار 14.17% ونفس الشيء حدث في سنة 2016 حيث شهدت انخفاضا بنسبة قدرت بـ 7.01%، وذلك نتيجة إنخفاض في توظيف القروض، وهذا يدل على أن البنك بدأ يوظف أمواله نحو استثمارات أخرى مدرة للأرباح، أو احتفاظه من مجموع أصوله لمواجهة أصوله الطارئة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناولنا في هذا الفصل بتقديم البنك الوطني الجزائري من خلال تطرق إلى نشأته وتطوره و هيكل تنظيمه الإداري وكذلك إبراز مختلف نشاطاته، حيث قمنا بتحليل الإئتمان المصرفي بالإعتماد على قوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2014- 2015- 2016، وذلك بتطبيق مجموعة من النسب المالية المتعلقة بالعمليات الائتمانية التي تطرقنا إليها في جانب النظري التي تعتبر أداة من الأدوات التحليل المالي العريقة، كما قمنا بتفسير كل نسبة على حدى وإبراز أهم الأسباب والعوامل التي أثرت فيه.

وتوصلنا في الأخير إلى أن البنك الوطني الجزائري كفئ في تسيير نشاطه الائتماني الذي ينموا من سنة لأخرى، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الإئتمان بالتالي يؤثر بشكل كبير على ربحيته، حيث أن العائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك.

الخـاتـمة

الخاتمة

سعينا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في" **كيف تساهم النسب المالية في تحليل الائتمان المصرفي للبنوك التجارية؟**" حيث تم معالجة هذه الإشكالية من خلال الفصل الأول والثاني وهذا انطلاقا من الفرضيات المصاغة في المقدمة من أجل إثبات صحتها أو عدمها.

حيث تم من خلال الفصل الأول التعرف على الإطار النظري للائتمان المصرفي والتحليل المالي، أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري من خلال حساب النسب السيولة والربحية وكفاية رأسمال ونسب التوظيف لتحليل نشاط الائتمان المصرفي والتي تفيد في معرفة مدى تطور نشاط الائتماني والمالي للبنك والعائد المحقق له وذلك بالاعتماد على ميزانيات الختامية للبنك محل الدراسة لسنوات 2014-2015 -2016 وذلك وفق المنهج المذكور مسبقا.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى صحيحة:** يعد تحليل المالي بإستخدام النسب المالية للبنك التجاري موضوعا ذا أهمية بالغة للكشف عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الذي يعبر عن فعالية البنك، وهو ما ظهر جليا من خلال النتائج المتحصل عليها في الفصل الثاني بعد حساب النسب المالية وكيفية استثمار الأموال المتاحة لدى البنك الوطني الجزائري وذلك وفق أوجه استثمار مختلفة مما يحقق عائد مجزي له.
- **الفرضية الثانية صحيحة:** وهو ماظهر من خلال الفصل الثاني حيث إستطعنا من خلال المعلومات المالية المتوفرة على مستوى الميزانيات وجدول حساب النتائج من حساب مختلف النسب المالية.

- **الفرضية الثالثة صحيحة:** وهو ماتبين من خلال حساب مختلف النسب المالية على مستوى الفصل الثاني التي أضهرت وجود سيولة تترجم حرص البنك واستعداده لتلبية طلبات السحب العادية والطارئة للعملاء على ودائعهم التي تنمو من سنة لأخرى، وكذلك اتجاه البنك الوطني الجزائري نحو توسع في توظيف ودائعه نحو الإقراض بالاعتباره المصدر الرئيسي للربح.

ثانيا: نتائج البحث

تنقسم نتائج البحث إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية، سوف نقوم أولا بعرض النتائج النظرية ثم نتطرق إلى النتائج التطبيقية:

1. نتائج نظرية:

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.
- تمثل عمليات منح الإئتمان النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك التجارية، كما تمثل أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها.
- التحليل المالي بإستخدام النسب المالية لايهم إدارة البنك فحسب بل كافة الأطراف ذوي العلاقة من أجل معرفة مدى ربحية البنك، وكذا نجاحه وقدرته على البقاء والتنافس.
- يساعد التحليل المالي للبنوك في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ضل قرارات الإستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، فضلا عن الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك بإعتباره أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية

والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق عائد مناسب من الإستثمار، ومدى ملاءة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك.

نتائج تطبيقية:

تم في الجزء التطبيقي من هذا البحث دراسة حالة البنك الوطني الجزائري كأحد أهم البنوك الجزائرية من خلال التطرق إلى مختلف النشاطات التي يقدمها لعملائه ومن ثم تحليل قوائمه المالية للفترة محل الدراسة 2014-2015-2016، وذلك باستخدام النسب المالية المختارة لتحليل إئتمانه المصرفي، وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- يتبين أن البنك الوطني الجزائري في منأى عن الوقوع في مواجهة مشاكل ومخاطر السيولة خلال الفترة المدروسة وذلك نتيجة ارتفاع السيولة عبر هذه السنوات، بالتالي يمكننا الحكم على حسن أدائه من حيث إدارة السيولة، حيث تمثل السيولة عنصر حماية وأمان على مستوى البنك مع محافظة على قدرته على تلبية طلبات الائتمان وطلبات السحب في أي وقت.
- عرفت قيم نسب الربحية في البنك الوطني الجزائري أنه يتميز بقدرة جيدة على تعظيم أرباحه ناتجة عن حسن استغلاله لموجوداته وموارده، وكذا تحقيقه عائد مناسب على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية، بالتالي قدرته على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ليتمكن من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة.
- تبين نسب كفاية رأس المال عن كبر حجم الأموال الخاصة للبنك محل الدراسة إلى أصوله نتيجة قدرته على تحقيق أرباح من الموارد المتوفرة لديه، مما يعني اعتماده على حد معين على حقوق الملكية في مواجهة تلك السحوبات وفي مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

❖ تبين نسب توظيف الأموال على كفاءة البنك الوطني الجزائري في توظيف أمواله المتاحة في مجالات مختلفة، حيث نلاحظ توسع في توظيف ودائعه نحو الإقراض بالاعتباره المصدر الرئيسي للربح، عكس ما نلاحظ أن نسبة الاستثمار في القيم المنقولة بنسبة ضئيلة، وذلك لعدة أسباب منها خاصة وذلك لعدة أسباب منها خاصة أن بورصة القيم المنقولة غير نشطة خاصة في دول النامية مثل الجزائر.

ثالثا: الإقتراحات

انطلاقا مماسبق يمكن أيضا تقديم عدد من الإقتراحات التي قد تساعد في تثمين النتائج الايجابية، ومعالجة ماكان منها سلبيا:

- على اعتبار أن كل مؤسسة بنكية في الجزائر لديها عددا من الزبائن والعملاء والمودعين تختلف عن غيرها من المؤسسات، فانه وجب ضبط وبيان الحدود الدنيا والقصوى كل نسبة من النسب وبالنسبة لكل بنك خصوصا، التي تستخدم في قياس السيولة حتى تستطيع كل مؤسسة الحفاظ على لمستوى اللازم لسيولتها تقابل بها طلبات هؤلاء وسحوباتهم، الأمر الذي يحفظ لكل مؤسسة الثقة والأمان اللازمين لإستمراريتها.
- على البنوك التجارية الرفع من مستوى ربحيتها في المؤسسات البنكية، منها العمل على بعث الخدمات الائتمانية جديدة أو تطوير من تلك الموجودة سابقا وكذا الحرص على استقرار معدلات العائد من الأموال الذاتية والرفع منها.
- الرفع من حجم رأس المال البنوك لتصل إلى مستوى يرقى إلى مصاف البنوك العربية والمغاربية المجاورة، ومن ثم محاولة إيجاد السبيل التي ترفعها إلى مستوى الدول الأكثر تقدما.
- مضاعفة الجهود فيما يخص تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية التعرف على الخدمات البنكية ولفت الانتباه لدورها في تسهيل المعاملات التجارية وكذا تشجيع الادخار

والتحويلات بين الأفراد، الأمر الذي يدعم بدوره موارد البنك (حسابات الادخار والودائع) مما يفعل عنصر التنويع في السوق وارتفاع عدد الزبائن.

- على البنك محل الدراسة زيادة الاهتمام بالتحليل الإئتمان المصرفي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها، فضلا عن معرفة نقاط القوة وزيادتها بما يتماشى مع الظروف الحالية، وذلك من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر في مجال التحليل الإئتمان المصرفي، لكي يستطيع منافسة البنوك الأخرى.
- وأخيرا على البنوك التجارية أن تتحلى بالشفافية فيما يتعلق بنشر قوائمها المالية وتقاريرها السنوية للجمهور، وذلك حتى يتسنى للباحثين القيام بأبحاثهم الميدانية على أتم وجه.

رابعا: أفاق البحث

إن معالجة موضوع تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام النسب المالية المختارة يثير عدة مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية، تشكل في مجملها أفاق بحثية جديرة بالاهتمام نذكر من بين هذه المواضيع:

1. تحليل الإئتمان المصرفي للبنوك العمومية والخاصة.
2. تحليل الإئتمان المصرفي بإستخدام نموذج Camels.

قائـــمة المراجـــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنـوك**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
2. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.
3. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، دار الوراق، ط2، عمان، الأردن، 2011.
4. خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2003.
5. خبراء الشركة العربية المتحدة، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط3، القاهرة، مصر، 2013.
6. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
7. خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، **التحليل المالي للمصارف**، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 1990.
8. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012.

9. زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

10. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2006.

11. سليمان احمد اللوزي وآخرون، **إدارة البنوك**، دار الفكر، عمان، الأردن، 1997.

12. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

13. طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

14. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، بن عكنون، الجزائر، 2007.

15. عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المعاصرة: مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، مصر، 2004.

16. عبد الله خبابه، **الاقتصاد المصرفي: النقود –البنوك التجارية– البنوك الإسلامية – السياسة النقدية –الأسواق المالية –الأزمة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

17. علي سعد محمد داود، **البنوك ومحافظ الإستثمار: مدخل دعم القرار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

18. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، Sme@palnet.com، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.

19. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.

20. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

21. محمود عبد الحليم الخلايله، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، دائرة المكتبة الوطنية، ط7، عمان، الأردن، 2014.

22. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

23. منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، مصر، 1997.

24. وفاء يوسف أحمد، **أصول المراجعة في البنوك**، وسام للطباعة، قاهرة، مصر، 2008.

25. يونس محمود، عبد العزيز مبارك، **اقتصاديات النقود والصيرفة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1982.

26. يونس محمود، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية: اختيار محفظة الأوراق المالية– سعر الفائدة في أسواق السندات– البنوك التجارية– السياسات النقدية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.

II. الرسائل الجامعية:

1. أحمد ياسين حمد الجعافرة، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

2. إيمان أنجروا ، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة التشرين، اللاذقية، سوريا، 2007.
3. توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012.
4. حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012- 2013.
5. خالد بن عمر، **دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011.
6. رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الإئتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط المالي، جامعة العالم الأمريكية، القاهرة، مصر، 2006.
7. سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
8. سماح حملاوي، **أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

9. سمية أحمد ميلي، **أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

10. سناء سعودي، **تقييم أداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.

11. سهام تميسه، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (Camels)**، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

12. شيخ ولد عبد الجليل، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

13. عمر الفاروق شميمت، فائزة ودود، **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

14. فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

15. فطيمة الزهرة النوي، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

16. محمود صباح بهية مصباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة إسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

17. مريم بونيهي، **مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، المدية، الجزائر، 2012.

18. منى سليم، **أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

19. هديل أمين إبراهيم الشيخلي، **العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

III. المجلات:

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010.

2. إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي، **تقييم أداء المالي البنوك التجارية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

3. تانيا قادر عبد الرحمن، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الإئتماني المصرفي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإ قتصادية، المجلد8، العدد26، جامعة تكريت، العراق، 2012.

4. حسام الدين أبوتركي، **إدارة مخاطر السيولة**، مجلة المصرفي، العدد61، 2011، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، السودان، 2011.

5. سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد29، جامعة الموصل، العراق، 2007.

6. عبد العزيز الدغيم ماهر الأمين، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد3، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2006.

7. عمر محمد احمد إبراهيم كزار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا لكلية الدراسات التجارية، السودان، 2016.

8. الهادي آدم محمد إبراهيم، إيدام محمد على شقورة، **دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية**، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد1، العدد 1، جامعة النيلين، السودان، 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. ouvarages:

1. Flovent Deisting et Jean_ pierre Lahille, **Analyse Financière**, Dunod, 4eme édition, Paris, Farance, 2014.

2. Ruth Dueck Mbeba, **Basik Finoncial Management and Ration Analysis for MFIS Toolkit**, Mennonite Economics development Associates, Microsove led Solutions of financial services, Medo, March 2008,Section 3.

ثالثا: مواقع الإلكترونية

1. http://www.bna.dz/presentation/organigramme.htm/

الملاحق

الملحق رقم (1): أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2014.

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

الملحق رقم (2): جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2014.

Compte de résultats de l'exercice 2014	
En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

الملحق رقم (3): أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015.

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

الملحق رقم (4): جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2015.

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

الملحق رقم (5): أصول وخصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016.

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

الملحق رقم (6): جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري لسنة 2016.

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

ملخص الدراسة:

يؤثر الإئتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحيتها، حيث أن العائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك، وهذا نتيجة لكبرحجم الموارد الموجهة نحو الإئتمان، بالتالي فإن منح هذه التسهيلات الإئتمانية يعد تنازلا من البنك عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات وذلك من أجل المحافظة على موارد البنك وضبطها، وإضفاء عنصر الأمان، والربحية، والسيولة على نشاطات البنك المختلفة.

لذلك حاولنا من خلال هذا البحث تطبيق النسب المالية لتحليل الإئتمان المصرفي للبنوك وذلك من خلال تحليل المعلومات على مستوى القوائم المالية ،حيث إعتمدنا في هذا البحث على دراسة البنك الوطني الجزائري بإسقاط العديد من المفاهيم والنسب المالية على القوائم المالية للبنك محل الدراسة، وذلك من أجل معرفة كيف تساهم النسب المالية في تحليل الائتمان المصرفي للبنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:الإئتمان، البنوك، التحليل المالي، النسب المالية، القوائم المالية.

Study Summary:

Credit granted by banks significantly affects their profitability, The proceeds generated by this process represent the main focus of any bank's revenues, This is due to the large volume of credit-oriented resources, The granting of these credit facilities is a waiver by the Bank of part of its financial resources, Which requires the establishment of frameworks, systems and policies in order to preserve and control the bank's resources, and to ensure the safety, profitability and liquidity of the Bank's various activities.

In this note, we have tried to apply the financial ratios for bank credit analysis to banks by analyzing the information at the level of the financial statements to assess the performance of banks, In this note, we have adopted the study of the Algerian National Bank by dropping many concepts and financial ratios on the bank's financial statements, In order to find out how the financial ratios contribute to the analysis of the bank credit of the National Bank of Algeria for the period under study.

Keywords: Credit, Banking, Financial Analysis, Financial Ratios, Financial Statements.

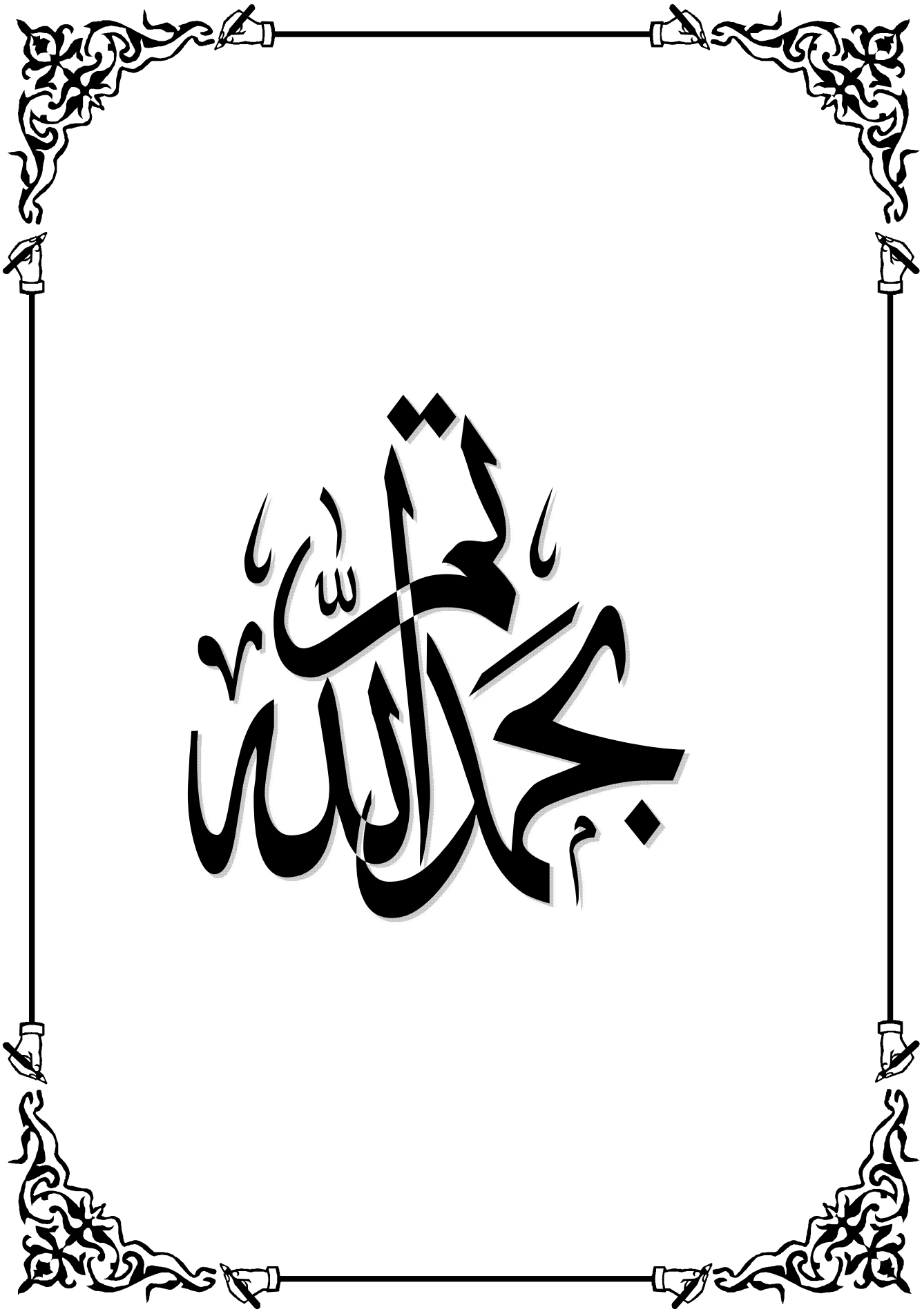
تم بحمد الله